أ.خالد خميس السحاتي
قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

هيكل النظام الدولي المُعاصر بين التعددية والأحادية القطبية: دراسة نظرية.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة النظرية موضوع "هيكل النظام الدولي المعاصر بين التعددية والأحادية القطبية"، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، وخاتمة، وهي: المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة و اصطلاحا، الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي، الثالث: محددات هيكل النظام الدولي، المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه. وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير، وأنواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق أهدافهم. ويتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي. وحول طبيعة هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة الراهنة تبرز العديد من الاتجاهات منها: أنه نظام أحادي القطبية، فأحداث سبتمبر 2001 قدمت المزيد من الدلالات التي تؤكد ظهور النظام العالمي الجديد. اتجاه آخر يرى أنه نظام متعدد الأقطاب، وقد برزت مدرسة في أمريكا ترى أن النظام الدولي القادم، سيقوم على التعددية، وأن قمة هذا النظام الدولي سوف تحتلها دول كبرى، وليس قوة عظمى وحيدة. اتجاه ثالث: يرى أنه نظام "اللاقطبية الدولية"، التي تعني الانتقال نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة، ولا دولة غالبة أو دولتان عظميان، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح الدولي ممن يمتلكون أنواعا وأحجاما مختلفة من القوة. ويبدُو من عرض هذه الاتجاهات أن تحديد هيكل النظام الدولي في المرحلة الراهنة شهد جدلا واسعا بين الدارسين، في حين يرجح البعض أن نظام "التعددية القطبية" هو النظام الذي سيتطور مستقبل النظام الدولي نحوه، وقد يكون توافقيا أو تنافسيا.

كلمات مفتاحية: هيكل النظام السياسي الدولي، الأحادية القطبية، التعددية القطبية، المسرح الدولي، الولايات المتحدة.

مقدمة:

إن "النظام الدولي" ظاهرة اجتماعية، ليس لها وجود مادي، وإنما هي مفهوم افتراضي، أدخل كمستوى للتحليل لفهم وتفسير ظواهر العلاقات الدولية، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه إجرائيا، عبر رصد وتتبع العلاقات بين مراكز القوى المختلفة على الساحة العالمية. والقصد من هذا المنحى التأكيد على أسبقية مستوى التحليل الكلي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي، وذلك

للكشف عن نمطية وتكرارية ظواهر العلاقات الدولية.

وتُعد دراسة النظام الدولي من الموضوعات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية؛ لكونه يستطيع أن يقدم تصورا لهذه العلاقات في مضمونها الكلي، فضلا عن أنه يساعد في تفسير سلوك الوحدات المكونة لهذا النظام؛ ذلك لأن العلاقة بين النظام ومكوناته علاقة تأثير متبادل، وفقا لاقتراب النظم الذي شكل نظرية "النظم الدولية"(General System Theory (GST)، التي تعتبر من أبرز النظريات التي حققت قبولا عاما وواسعا لدى الأكاديميين؛ لأنها تميزت بقدرتها على التعامل مع الطبيعة المعقدة للسياسة الدولية؛ نظرا لشموليتها، واتجاهها إلى ربط حقائق السياسة الدولية ببعضها، ربطا منطقيا مستمدا من الواقع (الحربي، 2011: 19).

ويرى الأكاديمي الأمريكي وولرستين (2015: 13-14) أن "تحليل النظم الدولية بدأ في مطلع سبعينيات القرن الماضي بوصفه منهجا جديدا للواقع الاجتماعي، لكن بعض مفاهيمه كان متداولا منذ وقت طويل، وبعضها الآخر كان جديدا". ويضيف وولرستين أن "الأنظمة التاريخية التي نعيش ضمنها تسير وفق نظام، لكنها تاريخية كذلك؛ فهي لا تتغير على الزمن، بل من دقيقة لأخرى، وهي متضادة، لكنها ليست متناقضة".

ومنذ انتهاء الحرب الباردة (Cold War) أثيرت في إطار "النظام الدولي" عدة قضايا، لعل أهمها ما يمكن أن تستقر عليه الهرمية الدولية، نتيجة كون القوة الأمريكية واتجاهات الإدارة الأمريكية، لم تكن قد استقرت بعد على تبني اتجاه دولي محدد، إنما ظهرت أطروحات متباينة في التعامل مع تلك المرحلة، وأهمها: اتجاه يدعو إلى فرض الهيمنة (Hegemony)، وتعزيز كل ما من شأنه أن يثبت "القطبية الأحادية"، وآخر يدعو إلى المشاركة في قيادة العالم، ما دامت عناصر القوة تتغير ويعاد انتشارها بأشكال مختلفة في غير مصلحة الولايات المتحدة (عطوان ونيسان، 2018: 127. انظر: ماكمان، 2014).

نحن إذاً أمام واقع عالمي جديد، وهذا الواقع ليس مجرد تحول في العمليات السياسية الدولية، ولكنه تحول بنيوي في النظام الدولي. وقد فجر هذا التحول مجموعة من المناظرات التي دارت حول طبيعة وبنيان هذا النظام، والقيم الفكرية التي يستند إليها، وحول مدى ديمومته (سليم، 1994: 10).

مشكلة الدراسة:

أشارت العديد من الأدبيات (العربية والغربية) في حقل العلاقات الدولية، (على النحو المبين لاحقا في هذه الدراسة)، إلى أن هيكل (بنيان) Structure النظام السياسي الدولي قد شهد تحولات عديدة مع مطلع الألفية الجديدة، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة، وأصبح يتجه نحو "التعددية القطبية"، وإن اختلفت الآراء حول ملامح هذه التعددية، وأشار بعضها إلى أن هذا الهيكل سيمر بمرحلة "اللاقطبية"، بمعنى

عدم وجود طبقة عليا من الدول يمكن النظر إليها باعتبارها "أقطاب العالم"، وزيادة أدوار الدول الإقليمية، وبروز اللاعبين العالميين من غير الدول القومية، بالإضافة إلى تأثير طبيعة البنيان الدولي على السياسة الخارجية للدول النامية. ضمن هذا السياق تدور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول: ملامح هيكل النظام السياسي الدولي في المرحلة الحالية، وكيفية انعكاس التحولات الدولية المختلفة على بنيان النظام السياسي الدولي الراهن، وتطرح الدراسة سؤالا رئيسيا مفاده: ما هي ملامح هيكل Structure النظام السياسي الدولي في المرحلة الحالية؟، وهل هو ما يزال نظاما (سياسيا) أحادي القطبية أم أنه يتجه بالفعل إلى التعددية القطبية أو اللاقطبية؟.

تساؤلات الدراسة:

تطرح الدراسة كما أسلفت سؤالا رئيسيا مفاده: ما هي ملامح هيكل النظام السياسي الدولي في المرحلة الحالية؟، وهل هو ما يزال نظاما أحادي القطبية أم أنه يتجه بالفعل إلى التعددية القطبية أو اللاقطبية؟.

وينبثق من هذا السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي المراحل التي مر بها هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي؟.

2- ما هي أبرز الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي؟.

3- ما هي محددات هيكل النظام السياسي الدولي؟.

4- ما هي أبرز ملامح الجدل حول هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي؟.

5- ما هي أبرز التغيرات التي طرأت على هيكل النظام السياسي الدولي؟.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدول النامية على وجه التحديد؛ حيث أن البنيان الدولي كما تشير بعض الدراسات يعتبر أحد المؤثرات المحددة للسياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، فهو يمكن أن يدفع بعض الدول مثلا إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية، لذلك فإنه من الأهمية بمكان التعرف على ملامح هذا البنيان في الوقت الحالي، وأبرز المراحل التي مر بها؛ لمساعدة صانع القرار الخارجي (في الدول النامية) على تبني أنماط ملائمة لكل بنيان في النظام الدولي، وهذه يمكن أن نسميها بالأهمية العملية للموضوع، بينما الأهمية النظرية فهي تتمثل في التعريف بأبرز ملامح هذا البنيان الدولي، ومحدداته، والتغيرات التي طرأت عليه، وأبرز ملامح الجدل حول شكل ومضمون هذا البنيان في أدبيات حقل العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة:

1- توضيح أبرز المراحل التي مر بها هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي.

2- التعرف على أبرز الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي.

3- توضيح محددات هيكل النظام السياسي الدولي.

4- التعرف على أبرز ملامح الجدل حول هيكل (بنيان) النظام السياسي الدولي.

5- التعرف على أبرز التغيرات التي طرأت على هيكل النظام السياسي الدولي.

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية النظرية، التي تهتم بدراسة الظاهرة محل البحث، لمعرفة طبيعتها، وخصائصها، وسماتها المميزة، والكشف عن صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة، للوصول إلى نتائج تحليلية دقيقة. وتعتمد هذه الدراسة في تناولها لهيكل النظام الدولي على المناهج العلمية التالية:

1- **المنهج الوصفي:**
Descriptive method

باعتبار أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الوصفية (النظرية) التي تهتم بدراسة الظاهرة محل البحث، لمعرفة طبيعتها وخصائصها، وسماتها المميزة، فإنه سوف يتم استخدام "المنهج الوصفي"، الذي يقوم بجمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة (جيدير، (د.ت): 100). أي أنه يقوم بوصف وتفسير الظاهرة محل الدراسة، والعمل على استخلاص النتائج (قسميوري.M.A، 2016: iii)، حيث سيتم استخدامه في هذه الدراسة في وصف ملامح هيكل النظام الدولي المعاصر، وأبرز التغيرات التي طرأت عليه؛ بسبب التحولات الدولية المختلفة (السياسية والاقتصادية..).

2- **منهج التحليل البنيوي:**
Method of structural analysis

إن التطورات السياسية في تفاعلات البنية تطرح لزاما تغيرا في بنية النسق الدولي، ولذلك فإن استخدام منهج "التحليل البنيوي" الذي يركز على شرح العلاقة بين تغير البنية وتغير السلوك هو ضروري في مثل هذه الدراسة (مليكة.M.A، 2017: 2. وعبدالحميد.M.A، 2003).

3- **المدخل التاريخي:**
the Historical Approach

وهو يجسد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من علم السياسة والتاريخ، ويمكن هذا المدخل الباحث السياسي من اكتشاف القوانين العامة التي تجسد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية. وبالتالي فإن استخدام المادة التاريخية يساعد علماء السياسة على تطوير نظريات تدعم إلى حد كبير من خصوصية وذاتية علم السياسة (خشيم، 1996: 76). وسوف يساعد هذا المدخل (في إطار هذه الدراسة) على قراءة وتحليل الخلفية التاريخية لهيكل النظام السياسي الدولي.

الدراسات السابقة:

بسبب الزخم الواضح يمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت هيكل النظام السياسي الدولي إلى أربعة اتجاهات رئيسية، وهي كما يلي:

الاتجاه الأول: تناول المراحل التي مر بها هيكل النظام الدولي بشكل عام، مستعرضا ملامح كل منها، مثلا:

1- دراسة السيد **(د.ت)**، ، التي تناولت المراحل التي مر بها هيكل النظام الدولي، وخلصت إلى أن دراسة النظام الدولي الجديد تكشف عن طبيعته البالغة التعقيد والتداخل بين مقوماتها وأبعادها. كذلك، فإنه قد استأثر، ولايزال، بقدر كبير ومتواصل من اهتمامات الباحثين والدارسين يعبر عنه هذا الفيض المتواصل من الأدبيات والدراسات والتحليلات التي تتناول أبعاده وقضاياه، وبشكل يمثل صعوبة بالغة في محاولة الوقوف على كل ما أنتجته هذه الأدبيات أو حصرها. ومع أن تلك الأدبيات لم تصل إلى اتفاق موحد بشأن توصيف طبيعة النظام الدولي الحالي، فإنها تكشف عن أن احتمالات المستقبل ستظل وإلى حد كبير رهنا بدرجة ومستوى التطور التكنولوجي والمعلوماتي ووسائل الاتصال. كما توضح أن أبرز النتائج المترتبة على تطور النظام الدولي إنما تتمثل في انعكاساته السلبية على ظاهرة السيادة، وتخفيض قدرة الدولة عمليا على ممارسة سيادتها فى ظل دعاوى التزام النظام الدولي بمحاربة الإرهاب..

2- دراسة مقلد (2011)، التي تناولت تعريف وخصائص النظام الدولي، والمسار العام لمراحل تطور النظام الدولي، والجدل حول بنية هذا النظام الذي يتوزع بين عدة اتجاهات، منها: اتجاه يرى أنه نظام أحادي القطبية، وآخر يرى أنه نظام متعدد الأقطاب.

3- دراسة حسن (2014)، التي تناولت أيضا تعريف وطبيعة النظام الدولي، وأبرز المراحل التي مر بها، وملامح التغير في النظام الدولي بعد حادثة 11 سبتمبر 2001، والسياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الدولية في هذه المرحلة.

4- دراسة مليكة (2017)، التي درست من جانبها مفهوم النسق الدولي وبنيته، والتفسيرات الاجتماعية للنسق الدولي، والبيئة الدولية عام 2011، ومحددات الهندسة الجديدة للنسق الدولي، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الوضع النسقي العالمي اليوم يعيد مراجعة ونقد تصورات نظرية مطلقة لاقت حالة إجماع في مراحل سابقة.

الاتجاه الثاني: يعتبر أن هيكل النظام الدولي الراهن هو "أحادي القطبية"، بزعامة الولايات المتحدة، مثال ذلك:

1- دراسة مونكلر (2008)، التي استهدفت الخصائص المميزة للإمبراطورية، والعلاقة بين الإمبراطورية والإمبريالية والهيمنة، وركزت على الولايات المتحدة كإمبراطورية جديدة؛ بسبب التزامها برعاية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وتفضيلها ممارسة الهيمنة على العالم من خلال مؤسسات

دولية كحلف الناتو والأمم المتحدة. وتخلص إلى أن ثمة احتمال ألا تنهار الإمبراطورية الأمريكية على يد أعدائها الخارجيين، بل بفعل العبء الأخلاقي الذي تفرضه عليها رسالتها، المتعلقة بالتدخل في الصراعات.

2- دراسة مهنا (2006)، التي تناولت العلاقات الدولية ما قبل العولمة، من حيث مناهج البحث والمفاهيم والأبعاد الأساسية، ثم تناولت العلاقات الدولية من التقليدية إلى المعاصرة، وانهيار القطبية الثنائية وما بعدها، وأخيرا تطرقت إلى العولمة والأمركة، وركزت على مفهوم العولمة، والعلاقات الدولية في ظل تلك الظاهرة، خصوصا فيما يتعلق بأمركة العلاقات الدولية (في ظل إدارة المحافظين الجدد) بعد أحداث 2001/9/11، وهي نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، باعتباره تغييرا في قواعد إدارة العلاقات الدولية وأنظمة عضوية النظام الدولي، على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام السياسي الدولي..

3- دراسة سالم (2008)، التي حاولت من ناحيتها دراسة بعض ملامح ومشكلات عالم ما بعد الحرب الباردة التي فشل الواقعيون في معالجتها نظريا. فالواقعية تفترض أن الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وأن الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية. ثم تناولت محاولات الواقعيين بناء مفهوم القوة في العلاقات الدولية، والطبيعة النسبية للقوة، وأثر ذلك في السياسة الخارجية الأمريكية، كما تطرقت إلى ما آلت إليه الواقعية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وما حصل في هذه الفترة من تغيرات عالمية عديدة، وبالتالي برزت هنا ظواهر استعصت على التفسير الواقعي، كنهاية الحرب الباردة، والتفسير النسبي لتوزيع القوة بين الدول الكبرى، وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد. انظر كذلك: (كيوهان، أكتوبر2012: 42-54) و(جندلي، يونيو2010: 24-41).

4- دراسة حسين (2009)، التي استعرضت أبرز المتغيرات الدولية التي شهدها النظام السياسي الدولي، كما تطرقت إلى المراحل التي مر بها النظام الدولي من: التعددية القطبية، إلى الثنائية القطبية، وصولا إلى الأحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كفاعل بارز على المسرح الدولي. ثم تناولت: الإرهاب وحروب الألفية الثالثة، ثم الهجوم على الولايات المتحدة في 2001/9/11، والحرب على أفغانستان، ثم احتلال العراق وتهديد دول أخرى، وكان من ضمن الحجج المطروحة نشر الديمقراطية، وإنقاذ الشرق الأوسط من الديكتاتوريات.

الاتجاه الثالث: يضع أكثر من رؤية لتحديد هيكل هذا النظام، من خلال التركيز على التعددية القطبية، مثال ذلك:

1- دراسة بابيف (2013)، التي تناول فيها عقيدة السياسة الخارجية الروسية وصناعة القرار، وأبعاد علاقة روسيا بالمؤسسات الدولية الرئيسية، وتقويم التهديدات وإدارة المخاطر، والصراعات الإقليمية والدول الفاشلة، وخلصت الدراسة إلى القول أنه في خضم الإحساس بالإحباط حيال جهود ضاعت هباء ظهر إلى السطح

إقرار واقعي مفاده أن: روسيا العاجزة عن أن تضمن للذكور فيها متوسط عمر يصل إلى ستين عاما، أو تأمين قوات إلزامية كافية لمؤسستها العسكرية، ليمكنها التأثير بدرجة كبيرة في الشؤون العالمية.

2- دراسة الجرباوي (2018)، التي افترضت من جانبها أن النظام الدولي القادم سيكون ثلاثي القطبية، تقتسمه الولايات المتحدة والصين وروسيا، وتعالج أحدث الرؤى الإستراتيجية لكل من هذه القوى، بتحليل مضمون مقارن لثلاث وثائق رسمية تتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية لكل منها. وخلصت الدراسة إلى أن: العلاقة بينها تنحو إلى التصارع التنافسي أكثر من التعاون التشاركي، فأمريكا تتمتع في النظام الدولي الحالي بجميع المزايا التفضيلية لمصادر القوة، عسكريا واقتصاديا وثقافيا وتكنولوجيا، ولذا فهي الأولى عالميا، لكن قوتها آخذة في الانحسار التدريجي أمام تصاعد القوة الصينية في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي. أما روسيا فتستخدم قوتها الصلبة، متمثلة في القوة العسكرية، لتحقيق أهدافها وسيطرتها على المجالات الحيوية لها. انظر: (نويهض، صيف 2018: 10-15) وكذلك: W. (Drezner, Mars/ April, 2007).

3- دراسة أبو خزام (2017)، التي تناولت أقطاب الصراع على السيادة (قواعد نظرية توازن القوى، الولايات المتحدة القوة الأعظم، التحديات الآسيوية، التحديات الغربية: روسيا والاتحاد الأوروبي)، وتطرق "لمناطق الصراع الأساسية في القرن الحادي والعشرين".. وخلص الباحث إلى أن أمريكا اليوم هي أعظم قوة عسكرية، وما لم تجد قوة تردعها فإن السلام سيتعرض للخطر، وليس هناك من قوة رادعة سوى توازن قوى جديد، "متعدد الأقطاب".

4- دراسة مفتي (2015)، والتي تناولت أيضا المصالح الروسية والصينية في الشرق الأوسط، وركزت على صنع الاستقرار في الشرق الأوسط، وكذلك: فهم التراجع الأمريكي وذرائعية روسيا والصين، كما تطرقت إلى نظرية "ملء الفراغ" والدور المتصاعد لروسيا في قوس أزمات المنطقة. وخلصت إلى أن استخدام عناصر القوة الناعمة ساعد روسيا على وضع مصالحها على الأجندة العالمية، إلى جانب إبراز الجانب الفولاذي لنفوذها في الشق العسكري، مع تفادي فكرة "صراع الحضارات"، مما يحد من قدرة روسيا على حل الأزمات بالمنطقة. انظر: (هنتنجتون، يونيو، 2011: 186-196).

الاتجاه الرابع: يتناول مستقبل هيكل النظام السياسي الدولي، مثال ذلك:

1- دراسة عبد الحفيظ (2011)، التي انطلقت من فرضية مفادها أن نظام التعددية القطبية هو النظام الأرجح أن يتطور مستقبل النظام الدولي نحوه، وعرضت الدراسة لعدد من السيناريوهات البارزة في هذا الجانب، منها: سيناريو "استمرار الأحادية القطبية"، وسيناريو "التحول إلى الثنائية القطبية"، وسيناريو "التعددية القطبية"، وسيناريو "اللاقطبية"، وتوصلت الدراسة إلى صحة الفرضية الأساسية التي قامت عليها، وهي أن نظام التعددية القطبية هو النظام الأرجح أن

يتطور مستقبل النظام الدولي نحوه؛ وذلك نظرا لصعوبة تحقق السيناريوهات الأخرى. انظر كذلك: (أبو الخير، يناير/فبراير،2017: 90-93) وكذلك: (حوسين، فبراير2017) و (أوتكين، 2007).

2- دراسة السويدي (2014)، التي درست بنية القوى في النظام العالمي الجديد، والعوامل المؤثرة في بنية هذا النظام، واتجاهات الجمهور حوله، والتغيرات البنيوية المتوقعة وتأثيراتها، ثم قدمت الدراسة رؤية مستقبلية حول النظام العالمي الجديد. وخلصت إلى أنه من: "المؤكد أن تفوق الولايات المتحدة في المجالات العسكرية والتقنية والعلمية والثقافية والتعليمية، فضلا عن قدرتها على التجدد والتكيف، يشكك في إمكانية بروز قوى موازية لها في قيادة النظام العالمي الجديد خلال العقود الثلاثة المقبلة على أقل التقديرات"..

3- دراسة الربيعي والعلي (2012)، التي انطلقت من فرضية مفادها أن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لم يأخذ صورته الكاملة، وأن البيئة الدولية ستشهد في المستقبل القريب الكثير من التفاعلات، التي يكون الدور الأوروبي ربما الأكثر فاعلية فيها. وخلصت إلى أنه رغم انفراد أمريكا بقمة النظام العالمي إلا أن هذا النظام شهد تحولات هيكلية في قمته، تمثلت بمحاولات قوى دولية للارتقاء إلى مستوى القوى العظمى.

4- دراسة خميس (2014): التي تناولت بعضا من ملامح النظام الدولي المعاصر، وسعي الولايات المتحدة لوضع قواعد صلبة للنظام الدولي الجديد، الذي كانت ترى فيه تجسيدا لسيادتها ونفوذها، وسلطتها الأحادية. وتساءلت هل مازلنا نشهد نظاما دوليا أحادي القطبية، أم أننا في نظام متعدد الأقطاب؟. وخلصت إلى أن المرحلة الحالية للنظام الدولي قد غيرت بنية العالم الذي لم يعد يعتمد على العلاقات بين الدول فقط، بل أصبح يعتمد على شكل أكثر تعقيدا..، فالواقع الدولي يثبت أن أمريكا ما تزال قوة عسكرية واقتصادية ليس لها رادع..

استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

يعد عرض الدراسات السابقة بمثابة الأساس العلمي الذي تنطلق منه الدراسة، وتبني عليه شرعيتها، وتوضح النقطة التي توقف عندها الآخرون، والتي تقوم الدراسة الحالية بالبدء منها، وقد تمثلت جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- بناء الإطار المنهجي الذي انطلقت منه الدراسة الحالية بكافة محتوياته.

- تحديد مشكلة الدراسة الحالية، والتساؤلات التي انطلقت منها، وتسعى للإجابة عنها.

- تمت الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة ومناهجها العلمية، وأطرها النظرية.

- التعرف على مجمل التطورات الحديثة التي شهدها النظام الدولي المعاصر منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وحتى الوقت الحالي (فبراير 2019).

- انطلاقا من نتائج بعض الدراسات السابقة سعت الدراسة الحالية إلى توضيح أبرز التطورات التي شهدها هيكل النظام السياسي الدولي حاليا، خصوصا بعد أحداث 2011/9/11، مرورا بحرب العراق 2003، والتغيرات السياسية الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية منذ مطلع عام 2011، وما يزال تأثيرها حاضرا.

- تتسم الدراسة النظرية الحالية بعرضها لمفهوم هيكل النظام السياسي الدولي ومحدداته، والاتجاهات النظرية في دراسته، ثم تتناول طبيعة هيكل النظام الدولي وأبرز التغيرات التي طرأت عليه.

المفاهيم الأساسية:

1- النظام الدولي: تتفق أدبيات العلاقات الدولية بأنه: "ذلك الترتيب البنيوي للفاعلين الدوليين المتمثلين في الدول بالأساس، وفقا لقدراتهم المختلفة (الاقتصادية، والعسكرية والسياسية، والجغرافية والديموغرافية، والثقافية)، ويحكم العلاقات والتفاعلات فيما بينهم مجموعة من القواعد القانونية والأعراف التي تم الاتفاق عليها، واستقر العمل بها" (الشيخ، 2009: 355). وقد شهد منذ بداية التسعينيات العديد من التطورات التي أثرت على مجمل التفاعلات الجارية فيما بين أعضاء الجماعة الدولية... وهناك اتفاق لدى الباحثين في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية على أن هذه التطورات غير المسبوقة في إطار النظام الدولي (الرشيدي، 1999: 441)، منها: التطورات على صعيد هيكل النظام الدولي. وفي التنظير للعلاقات الدولية ثمة استعمالات عديدة لمفهوم "النظام الدولي"، وسوف يستخدم هنا كموضوع للدراسة في معالجتنا لإشكالية طبيعة "بنية" النظام الدولي (جندلي، 2011: 356).

2- هيكل النظام الدولي: ويقصد به توزيع القدرات في هذا النظام، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض، ويهتم الباحثون بتحليل هذا البعد بالنظر لانعكاسات مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة إحداها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين (بدران،1994: 24-25). ومع مطلع التسعينيات شهد هيكل النظام الدولي تغيرات جوهرية تمثلت في انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء القطبية الثنائية، والانتقال إلى القطبية الأحادية، بكل القوى المكونة لها، بقيادة الولايات المتحدة.

3- القطبية: يقصد بالقطبية (Polarity) تأثير الدولة أو الدول المسيطرة على النظام الكوني على الأزمة الدولية، أي العلاقات الارتباطية القائمة بين القوى الكبرى والعظمى في مركز صنع القرار في النظام الدولي عند انفجار أزمة دولية وإدارتها. ويميز دارسو العلاقات الدولية بين ثلاثة أشكال رئيسية من الأبنية الدولية هي: القطبية الأحادية، والقطبية الثنائية، وتعدد الأقطاب (عبد الحفيظ، يوليو2011: 3).

أدوات جمع البيانات:

تقوم هذه الدراسة على البحث غير الميداني، وقد اعتمدت على المصادر

الأولية كالوثائق والتقارير المتعلقة بالموضوع، وكذلك على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات، إضافة إلى ما نشر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حول موضوع الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة و اصطلاحا.

المحور الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام الدولي.

المحور الثالث: محددات هيكل النظام الدولي.

المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه.

الخاتمة.

المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة و اصطلاحا:

تشير كلمة البنية في اللغة العربية إلى الإنشاء والترتيب، بنى الشيء: أقامه، وانبنى عليه: ترتب عليه. والبنيان ما يبنى. (أنيس وآخرون، 2008: 64) و(الزاوي، 1984: 64-65). وتعني كلمة البنية: التماسك والانسجام، أو بناء نمط معين، وتركيبة مؤلفة من عدة عناصر (خليل، 1996: 163).

وفي اللاتينية تعرف البنية (Structure) بأنها مجموعة عناصر، أواصر، علاقات، وتحديدا تقال على طريقة اجتماع العناصر في مجمع عيني أو مجرد. وفي السياسة تقال البنية على تنظيم، منظومة مكثفة: مثل البنى الإدارية، والسياسية، إلخ...(خليل، 2004: 222). ويرى رادكليف براون أن البنية هي: "ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو معين"، وقد تتطور البنى أو تتغير أو تتحول إلى بنى أخرى، بإيقاعات مختلفة، كما أن هناك تأثيرات متبادلة بينها (الجاسور، 2009: 106). أما روبرت دال فيرى أن البنية: "مؤسسة أو منظمة أو ممارسة تتمتع باستمرارية نسبية تحدد، أو تؤثر، بصورة حاسمة في تحديد قيم هامة مثل الهيبة، والقوة والنفوذ، وما شابهها" (دال، 1993: 37-38). وأي نظام يتكون بداهة من عناصر تحدد مضمونه أو هيكله أو كليهما معا (أبو الوفا، 2006: 7).

أما على الصعيد الدولي فيقصد بهيكل النظام الدولي: "كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض. ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية، وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات" (سليم،1998: 262). ويقصد بتوزيع المقدرات نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي. ذلك أن نمط توزيع الموارد الاقتصادية- بالمفهوم الشامل- يحدد كثيرا قدرة الوحدة الدولية على التصرف إزاء الوحدات الأخرى، ومن ثم، فإنه يحدد ترتيبا معينا للوحدات

داخل النسق الدولي إزاء بعضها البعض" (سليم، 2014: 17-18).

ويرى بعض الباحثين أن هيكل النظام الدولي يعني: "توزيع القدرات في هذا النظام، وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها إلى البعض الآخر" (الحاج، 2005: 63). وهناك من يعرفه بأنه:" تراتبية العلاقات بين الدول الرئيسية في النظام الدولي طبقا لنمط توزيع الموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية بينها" (إبراهيم، 1992: 63). ويتضمن بنيان النظام الدولي ترتيب الفواعل وأوضاعها في النظام الدولي، وتوازنات القوى فيه، وكل ذلك يرتبط بنسب توزيع الموارد والمقدرات بين وحدات النظام (شريف، 1996: 134).

وثمة من يجعل معيار تحديد البنيان الدولي مرتكزا على القوة والنفوذ، فيرى أن هيكل النظام الدولي هو: "الشكل التراتبي الذي تتخذه وحدات النظام الدولي في ضوء الكيفية التي تتوزع بها مصادر القوة والنفوذ، وعلى نحو يجعل بعضها أكثر تأثيرا وفاعلية بالمقارنة مع بقية الوحدات الدولية الأخرى ولتباينها في كمية ومصادر قوتها، يصبح تفاوت قدرتها على الفعل المؤثر, وبالتالي تفاوت أدوارها السياسية الدولية أمرا طبيعيا" (المعيني، 2009: 288-289). ويركز آخرون على كيفية ترتيب العناصر المكونة للنظام، فيرون أن بنيان النسق الدولي (System Structure) يعني: "صورة ترتيب العناصر، أو الأجزاء المكونة لهذا النسق، أي الصورة التي تتخذها عناصر نسق معين في لحظة زمنية معينة من خلال تفاعلها معا" (منصور،1997: 62-63).

ويرى روبرت غيليبن أن هيكل النظام الدولي: "يعني شكل العلاقات بين الدول التي تكون النظام الدولي. وهو يؤثر كثيرا على قدرة مجموعة أو دولة ما أو رغبتها في محاولة تغيير النظام. وكما رأى كينيث والتز فإن الهيكل السياسي الدولي يتحدد بما يلي: مبدؤه الترتيبي، وتوصيف الوظائف بين الوحدات، وتوزيع القدرات. وبالتالي، فالهيكل يفرض مجموعة من الشروط المقيدة على الفاعلين، ويوجه سلوكهم، ويؤثر على نتائجها (غيليبن، 2009: 112-113).

ويتناول البعض هيكل النظام الدولي باعتباره "كيانا" كليا يبرز العلاقة بين الوحدات الدولية، على اعتبار أن النسق الدولي هو: "مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان (Structure) كلي لتلك العلاقات".

ومن هنا، فإن الوقوف على مضمون مفهوم "النسق الدولي" معناه الوقوف على" كيان" هذا النسق، "بآلياته" كجهاز منتظم، أي على الصورة التي ينتظم بها بقاؤه (بدوي، 2010: 222-223). وبالتالي، فإن البنيان هو "مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها ببعضها البعض" (سليم، 2014: 17).

المحور الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام الدولي:

استقرت نظريات السياسة الدولية على أن النظام السياسي الدولي يمثل هيكلا يضم وحدات سياسية تدخل مع بعضها البعض في شبكة معقدة ومتداخلة من التفاعلات المتعددة الأغراض والمقاصد. هذه الشبكة من التفاعلات يمكن وصفها (بمتغيرات القدرة) التي تطلق على توزيع الموارد والقدرة على استخدامها لتحقيق الأهداف، وهو عامل ديناميكي مهم في النظام السياسي الدولي (عودة، 2005: 58). فلكل نظام دولي هيكل قابل للتحديد، حيث يتميز بشكل ما للقوة والنفوذ والعلاقات السائدة، استنادا إلى اختلاف وتفاوت قدرات وسلوك وحدات ذلك النظام. ويوجد داخل هيكل كل نظام دولي ثلاثة مستويات: الأول: هو الأعلى، ويضم الدول القائدة، أو العظمى، أو الكبرى، ثم مستوى ثان: يضم دولا لها وزنها داخل النظام، لكن ليست لها القدرة على قيادته، ومستوى ثالث: يضم الدول الصغرى التي تمثل أغلبية عددية لأعضاء النظام الدولي.

ولا يقوم هيكل النظام الدولي فقط على عدد القوى الكبرى، أو الأطراف الفاعلة، فيه والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس، أيضا، على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والإيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، ونوع المؤسسات العليا التي تحفظ توازن القوى داخله. ويتأثر هيكل النظام الدولي بالتوازنات القائمة في حركة العلاقات الدولية، وبشكل التحالفات التي تقيمها الأطراف الرئيسية في النظام الدولي، وبمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة لذلك النظام. (علوي، (online),2015, http://www.acrseg.org/36519)

"وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير وأنواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق أهدافهم" (دورتي وبالستغراف، 1985: 116)، ويتحدد هيكل النظام الدولي إذا بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع "القطبية" في النظام الدولي (الطويل، (online),2009 , http://cutt.us/LQOpL).

فالنظام الدولي يفرض خيارات وتحديات محددة على السلوك الخارجي للدولة، كما يطرح دور الدولة في المجتمع الدولي، والسياسات الممكن اتباعها (أحمد، ربيع 1428: 124). ولذلك يرى البعض أن: "الهيكل محدد مهم للسلوك في السياسة الدولية بقدر أهميته في الأسواق الاقتصادية والأنظمة السياسية المحلية.. ولتوزيع القدرات بين الفاعلين آثار مهمة على طبيعة المنافسة الدولية، وبالتالي على سلوك الدول. ولعل توزيع القدرات والطريقة التي يتغير بها توزيع القدرات بمرور الزمن هما العاملان المهمان اللذان تقوم عليهما عملية التغيير السياسي الدولي (غيليبن، 2009: 114). ويكاد يجمع المشتغلون بعلم العلاقات الدولية في الغرب على تناول هذه العلاقات باعتبارها علاقات قوى، وهذه العلاقات في المجال الدولي لا تعني في حقيقتها أكثر من علاقات قدرات الدول بما أوتيت من قوى.. والقدرة كمفهوم من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية تعني عند

أرون مقدرة الوحدة السياسية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى (بدوي، 2010: 43-44).

ويهتم أنصار إعطاء دور كبير لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية بدور القوة في هذا النظام، فمفهوم القوة في أدبيات العلاقات الدولية ارتبط بمفهومين، حيث استخدمه البعض بمعنى عناصر القوة (عسكرية، اقتصادية..)، بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين. مثل هذا الاستخدام المزدوج دفع بعض الباحثين مثل روزناو إلى التأكيد على ضرورة التفرقة بين هذين البعدين، وبالتالي اقترح استخدام اصطلاح القدرة (Capability) ليشير إلى عناصر القوة، واصطلاح التأثير(Influence) ليشير إلى القدرة على تغيير سلوك الآخرين (بدران، 1994: 25-29).

ومن هنا، يرى ستانلي هوفمان أن "هناك في النظام الدولي عنصر الحرب والتصارع من أجل القوة فيما بين الدول، إضافة إلى عنصر التضامن والصراع المتخطي للحدود القومية" (هوفمان، 2006: 34-35). وبالتالي، فالنظام الدولي عبارة عن تفاعل وتداخل للوحدات السياسية القومية والدولية التي تتأثر وتؤثر في بعضها البعض. وخلال كل هذه القرون التي مر بها، فإن النظام الدولي مر بعملية تحول من صورة إلى أخرى، تبعا لعلاقات القوة والنفوذ. إذ يؤكد هنري كيسنجر أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية تؤثر في عملية تحول النظام الدولي، ويجملها في: زيادة عدد المشاركين في النظام وتغيير صفاتهم، وزيادة إمكانياتهم التقنية للتأثير المتبادل، ومن ثم اتساع حقل الأهداف الخاصة بهم (الجاسور، 2009: 367).

والواقع أن البنيان (الهيكل) هو الذي يجعل من الممكن النظر إلى النسق باعتباره وحدة مترابطة. إذ أنه يحدد طبيعة العلاقات التفاعلية النمطية بين وحدات النسق.

ومن المهم أن نلاحظ أن البنيان والوحدات في حالة من التفاعل الدائم، بما يسمح لنا بدراسة أثر البنيان على سلوك الوحدات (سليم، 2014: 13). و في هذا الإطار، يهتم الباحثون بتحليل البعد الهيكلي بالنظر لانعكاسات توزيع القدرات في النظام الدولي على سلوك الوحدات الدولية، وقدرة إحداها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين (بدران، 1994: 24-25).

وبمراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية وأثرها في النظام الدولي، يمكن أن نفرق بين اتجاهين، الاتجاه الأول، يعطي لهيكل النظام الدولي دورا رئيسيا في توجيه التفاعلات، ويركز على مفهوم القوة في النظام العالمي، وما إذا كان هذا النظام يمكن أن يوصف بأنه قطب واحد أم نظام متعدد القوى. أما الاتجاه الثاني، فيعمل على التقليل من مدلول هيكل النظام في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية (الحاج، 2005: 51).

ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أن أنصار المدرسة الهيكلية يغفلون عاملين رئيسيين وهما: دور القيادة والعوامل

الداخلية في توجيه السياسة الخارجية للدول (بدران، 1994: 25)، على اعتبار أن العامل القيادي- كما أكدت بعض الدراسات- يلعب دورا مهما في تقرير وتحديد نوعية القرارات في السياسة الخارجية للوحدة الدولية (مصباح، 1994: 203).

كما أن بقية العوامل الداخلية (مثل طبيعة النظام السياسي وجماعات المصالح والرأي العام والبيئة الاجتماعية والثقافية..) لها تأثيرات متفاوتة على السياسة الخارجية تختلف باختلاف النظم السياسية، وباختلاف قضايا السياسة الخارجية المطروحة (سليم، 1998: 248-249)،(مصباح، 1994: 91-107).

ويرى البعض أن مفهومي القوة (السالف الإشارة إليهما) يشكلان نقطة انطلاق أساسية لدراسة أهمية البعد الهيكلي للتحولات الدولية الجديدة، كما يشكلان مرتكزا أساسيا لتحديد عناصر القوة التي تمتلكها القوى الرئيسية في هذا النظام، ودلالتها بالنسبة إلى قدرتها على التأثير في سلوك الوحدات الدولية الأخرى (الحاج، 2005، ص51). فالبعد البنياني قوامه تعادل المقدرات، ومكونات هذا البعد هي توازن القوى، وتوازن الرعب، وتوازن المكانة. إن قوة الدولة (في الداخل وعلى الصعيد الدولي) تمثل في الحالتين علاقة إنسانية قوامها القدرة على حمل الآخرين على تنفيذ إرادة القادر.. ويمكن القول أن مفهوم القدرة (power) يعني عند الباحثين الأنجلوسكسون بصفة عامة "أثر القوة" (مهنا، 2007: 3، 43). لذلك، يرى البعض أن: "البنية تركز على كيفية اختلاف الوحدات من وحدة لأخرى، وكيفية تنظيمها، وقدراتها"(مصباح، 2009: 292)، فبنية النسق الدولي تبين عدد أعضائه، وعدد قواه القطبية، وصورة تدرج هذه القوى (الأقداحي، 2009: 201).

ويرى بول (2006:167-181) أنه من الواضح أن هناك في السياسة الدولية المعاصرة توازنا للقوى يؤدي الوظائف ذاتها بالنسبة إلى النظام الدولي التي كان يؤديها على الصعيد نفسه خلال فترات أخرى. وهذا التوازن هو "حالة لا تكون فيها أية دولة بمفردها في وضع تتمتع فيه بالتفوق، وتستطيع أن ترسم القانون للآخرين".

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول أنه توجد ثلاثة أشكال رئيسية من الأبنية الدولية: نسق أحادي القطبية (Unipolarity)، ونسق ثنائي القطبية (Bipolarity)، ونسق متعدد الأقطاب (Multi-polarity)، ويمكن توضيح كل منها بإيجاز كما يلي:

1. القطبية الأحادية (Unipolarity): هي بنية تتضمن فاعلا واحدا مسيطرا(ايفانز ونوينهام، 2004: 755)، وتتميز بقدر كبير من تركز الموارد؛ نظرا لصفتها الأساسية وهي وجود دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنيان الدولي بأسره. ومن أمثلة هذا البنيان، ذلك الذي أعقب نهاية الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث استطاعت الولايات المتحدة السيطرة على النظام الدولي (سليم، 1998: 266).

2. القطبيـة الثنائيـة (Bipolarity): تقـوم علـى وجود مركزين متفوقين من مراكز القوى، ويحيط بكل منهما عدد من الدول التابعـة (مقلـد، 1991: 26). ويتميـز هـذا البنيـان بتركـز النفـوذ الـدولي فـي قطبـين رئيسـيين؛ بسـبب تركـز توزيـع المقـدرات بـين دولتـين أو كتلتـين رئيسـيتين. ويتميـز بوجـود صـراع رئـيس يتمركـز حـول القطبـين الـدوليين (سـليم، 2014: 18-19). وتتوزع القوى في هذا البنيان على أساس تدرج هرمي، قمته قطبان اثنان، متوازنان في القوى فيما بينهما، ويقرران بتفوقهما صورة النسق العالمي كله. وتنضم كل الوحدات الدولية القائمة أو معظمها إلى أي منهما، ومن ذلك البنيان الذي وجد عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وبالذات في الفترة من سنة 1946 حتى سنة 1956، حيث وجد قطبان رئيسان هما: الكتلة الغربية والكتلة الشرقية (سليم، 1998: 266).

3. تعدد الأقطاب (Multi-polarity): تتميز معالم هذا النظام بوجود مجموعة قوى تمتلك من مصادر القوة القومية، والنفوذ ما يجعلها تتبوأ مركزا هاما على قمة الهرم الدولي (الهزايمة، 2007: 21)، على أن تكون مواردها وإمكاناتها الاقتصادية متكافئة تقريبا، كما هو الحال في توازن القوى التقليدي (سليم، 2014: 16)، الذي يرتكز على رغبة الدول الأطراف في النظام على الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى، وردع العدوان (زكريا،2009: 86)، وهو نتيجة طبيعية لنظام دولي يتسم بوجود عدة دول مستقلة ذات سيادة، يكون لكل منها حرية الدخول في تحالفات من أجل تعظيم أمنها القومي وحماية مصالحها (فؤاد، 1998: 52).

المحور الثالث: محددات هيكل النظام الدولي:

من خلال استقراء أدبيات "نظرية النظم" يلاحظ أن مفكري هذه النظرية قد اختلفوا حول محددات هيكل النظام الدولي، والنتائج المترتبة عليه.. فما هي إذا محددات هيكل أو بنيان النظام الدولي؟.

هناك عدة اتجاهات تسعى لتعيين محددات النظام الدولي، سوف نعرض لبعضها بإيجاز:

1- اتجاه يتزعمه (كينيث بولدنج)، الذي صنف النظم حسب مستويات تعقدها، فمنها الميكانيكي، والاستاتيكي، والإنساني،..إلخ. ولكنه رأى أن محددات البنيان تكمن في محددين، الأول: المعلومات Information، من حيث حجمها ونوعها ودرجة تدفقها. فالمعلومات تؤثر بدرجة كبيرة على بنيان النظام، خاصة بالنظر إلى من يتحكم في مصدرها واتجاه تدفقها. والثاني: الرؤية أو الصورة الذهنية للنظام Image، فالنظام بمكوناته وبنيانه عبارة عن مسألة تصورية أكثر منه حقيقة محددة. ويعني الجمع بين المحددين أن بولدنج يركز على الجوانب السيكولوجية كمحددات لبنيان النظام الدولي (المشاط، 2009: 41). وقد تطور هذا الاتجاه لدى مفكرين آخرين، مثل جورج موديلسكي وريتشارد روزكرينس، حيث استخدم الأول المنهج الوظيفي

البنائي، باعتبار النظم الدولية تنبني على مجموعة من الأهداف المترابطة بأنماط من العلاقات (مصباح، 2002: 146). وركز موديلسكي على دور المعلومات في الحفاظ على النظام وتحديد هيكله (المشاط، 1994: 70). وخلص إلى "أن الاستقرار الدولي هو سمة للنظام الدولي الصناعي" (رسلان، 1986: 249). أما روزكرينس فقد رأى أن "النخب كانت تسعى لتحسين مراكزها الداخلية والخارجية لمواجهة النظام الدولي".(مصباح، 2002: 142)، وخلص إلى أن: "ثمة ارتباطا بين عدم الاستقرار الدولي وعدم شعور النخب بالاستقرار على الصعيد المحلي" (دورتي وبالتسغراف، 1985: 123). وقد أدى هذا الاتجاه إلى ربط هيكل النظام بالسيبرناطقية، حيث صار النظام أقرب إلى الخيال الذهني منه إلى الواقع السياسي (المشاط، 2009: 41).

2- اتجاه يرى أن عنصر التوازن هو الذي يحدد بنيان النظام الدولي، وهو اتجاه تبناه أنصار "نظرية النظم" في تحليل النظم السياسية الداخلية، وحاولوا تطبيقه على النظام الدولي. فالتوازن مهم في قياس مدى قدرة النظم على التكيف مع الظروف البيئية الضاغطة (المشاط، 1994: 70). وهو يعتبر من المفاهيم المتعلقة بضبط وتنظيم وبقاء النظام، وذلك داخل إطار "نظرية النظم" (الخزرجي، 2004: 55). ويشير التوازن إلى نظام التفاعلات بين كفتي ميزان السياسة الدولية (كفة مكونات القوة لكل دولة، وكفة علاقات القوى، وشكل النظام الدولي وقيمه)، وعليه، فالنظام الدولي يخضع لعملية تغير بنائي مستمر بفعل إعادة توزيع وانتشار (أي امتلاك) مكونات القوة وعناصرها دوليا (عطوان، 2010: 29-32). فالتوازن يعني أن هناك علاقة متبادلة قوية بين مكونات النظام، بمعنى أن كل تغير يلحق بعنصر معين تصحبه تغيرات تحدث للعناصر الأخرى، ولا يحدث اختلال لتوازن النسق (عبد الكافي، 2003: 63).

ويميل هذا الاتجاه إلى استخدام مصطلح Order أكثر من استخدام مصطلح System، حيث يتضمن الأول معنى: التوازن المفروض والضروري، أي الانضباط المتكافئ بين مكونات النظام، بينما لا يتضمن الثاني مثل تلك المعاني. وهكذا، يتغير هيكل النظام بناء على مدى القدرة على تحقيق التوازن بين أطرافه، وبينهم وبين البيئة المحيطة بالنظام. ولكي يستقر أي هيكل، ينبغي تحليل العوامل الخمسة الآتية: عوامل الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام، ومتغيرات التوازن الداخلي في النظام، ومدى القدرة على تعبئة وتوظيف الموارد واستخدام التكنولوجيا، وكذلك درجة تأثير العوامل الداخلية لكل طرف على النظام ككل، وقدرة النظام على احتواء عوامل الاضطراب داخله. ودفع هذا الاتجاه إلى زيادة الاهتمام بالفاعلين الإقليميين من ناحية، والفاعلين العالميين/ متعددي الجنسية من ناحية أخرى (المشاط، أكتوبر2009: 41-42).

3- اتجاه يرى أن هيكل النظام الدولي يتوقف على شكل التحالفات التي تبادر بها الأطراف الرئيسية فيه، وأن التغير في هذه التحالفات يؤدي إلى تغيير في بنيان "النظام الدولي". ويحدد عدد الكتل

والأحلاف شكل "النظام الدولي". ففي حالة الكتلتين، يكون النظام ثنائيا. أما إذا زادت الكتل على ذلك، فإننا نكون بصدد نظام تعددي. وفي حالة اختفاء الكتل والتحالفات، نكون قد انتقلنا إلى النظام الأحادي القطبية أو النظام الإمبراطوري (المشاط، 1994: 70)، الذي يرى مونكلر أن ثمة ديناميكية داخلية تدفع صوب تكوينه، تحدو المركز إلى أن يتوغل في المناطق التابعة، ويزيد باستمرار رقعة نفوذه، ومجال هيمنته (مونكلر، 2008: 26). وذلك عن طريق السيطرة النظامية أو الهامشية (الغريب، 2008: 42-43). ويرى روبرت غيليبن أن: "هيكل النظام الدولي مهم؛ بسبب تأثيراته العميقة على تكلفة ممارسة القوة، وبالتالي تغيير النظام الدولي. ويؤثر عدد الدول وتوزيع القدرات فيما بينها على سهولة تشكيل الائتلافات الرابحة أو الموازين المقابلة للقوة. وتحدد هذه العوامل البنيوية استقرار أو عدم استقرار نظام دولي ما، وبالتالي تسهل التغيير السياسي الدولي أو تثبطه (غيليبن، 2009: 116). أما هولستي فيرى أن هيكل علاقات القوة الدولية والكيفية التي يبدو عليها هذا الهيكل، قد يترتب عليها بعض الظروف التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تعريف الموقف الخارجي(مقلد، 1987: 208-209).

ويخلص وولفورث (2001:38) إلى أن: "التحالفات لا تستطيع أن تغير بنية النظام الدولي، وإنما زيادة القوة عند طرف أكثر من الآخر (من الممكن أن تفعل ذلك) وتنهي مثلا عهد القطب الواحد". فهيكل النظام الدولي يتحدد بنمط توزيع القوى فيما بين الدول الكبرى عند قمة ذلك النظام، وهو النمط الذي يحدد بدوره نمط "القطبية" في النظام الدولي، وليس هناك نوع واحد من القوة يتحدد به ذلك الهيكل، ولكن بالقوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية جميعا يتحدد هيكل النظام (علوي،2003: 66). وبالتالي، فإن بنية النظام هي محدد رئيسي لسلوك الدولة، الذي يأخذ شكل البنية النظمية القائمة (مصباح، 2009: 28-30).

وعلى صعيد العلاقة بين هيكل النظام الدولي وأشكال التحالفات فيرى أنصار نظرية "الاستقرار بالهيمنة" أن استقرار النظام الدولي مرتبط بوجود قوة مهيمنة (جاد، 2010: 12-15)،(نعمة، 2003: 93-100). وتعود أهمية هذا الاتجاه إلى تأكيد الرابطة بين عدد التحالفات والكتل من ناحية، ومدى استقرار بنية النظام الدولي من ناحية أخرى.. وهكذا يستمر بنيان النظام الدولي، مادام نمط التحالفات السائد مستمرا فيه (المشاط، 1994: 70-71)، (نعمة، 1997: 65-71).

4- اتجاه يرى ارتباط هيكل النظام الدولي بمدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة التي ترتبط بالنظام. ومهما تكن الوظائف التي يؤديها النظام الدولي، فإن فعالية أدائها ترتبط بهيكل النظام، كما أن فشله في تحقيق وظائفه الرئيسية قد يؤدي إلى انهياره (المشاط، أكتوبر2009: 42). ويرى البعض أن ثمة خمس وظائف تغير هيكل النظام الدولي، وهي: وظيفة التكامل، والأمن، والتنمية، والشرعية، ووظيفة التكيف (عودة، 2005: 13).

ويرى هوفمان: "أن وظائف النظام الدولي الرئيسية تكمن في الحفاظ على الأمن، وتحقيق الرضا، وترسيخ قواعد المرونة في التعامل، وأن أي هيكل دولي لابد أن يمتلك قوى فاعلة إلزامية لتحقيق تلك الوظائف، وأن عدم القدرة على الإلزام يؤدي إلى تغير القوى الفاعلة في النظام، مما يؤثر على هيكله" (المشاط، أكتوبر2009: 42).

وفي هذا الصدد، يلاحظ أن كل دارسي النظام الدولي يصلون إلى حقيقة مؤداها أن اللاعبين الرئيسيين يهتمون بالحالة التي عليها التوزيع الفعلي لعوامل القوى الدولية، بغض النظر عن التباين في نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية (إسماعيل، 2004: 72). ورأى مايكل هاس أن: "حالة هيكل النظام الدولي تتوقف على مدى القدرة على أداء تلك الوظائف" (المشاط، 2009: 42).

ومن خلال دراستنا لفكرة النظام، يلاحظ أنه يشتمل بالضرورة على إمكانية الإلزام، انطلاقا من القيم والمبادئ المؤسس عليها ذلك النظام (أبو دبوس، 2000: 296). وقد قدم مارسيل ميرل رؤيته حول فكرة وجود سلطة تقوم بتطبيق القواعد القانونية الدولية، وفي غياب مثل تلك السلطة أو القوة القادرة على تطبيق القانون تسود الفوضى (ميرل، 1992: 32)، التي تعني رفض اللاعبين الرئيسيين في النظام الدولي للصورة التي عليها توزيع القوى، ومحاولة فرض صورة جديدة تتفق مع اتجاهاتهم ومصالحهم القومية، مما يؤدي إلى زيادة حدة التفاعل وظهور ديناميكية شديدة داخل النسق (إسماعيل، 2004: 53) و(سعدي، 2006: 69-70) (كليفلاند،2000: 127). ولذلك يرى برتران بادي أن: "العلاقات الدولية اليوم تعرف نوعا من اللامركزية، والفوضى، وغياب آليات الضبط"(سعدي، 2006: 300). إذا، هذا الاتجاه يخلص إلى وجود ارتباط بين هيكل النظام الدولي، ومدى القدرة على أداء الوظائف المختلفة المرتبطة بذلك النظام الدولي.

المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه:

أ- هيكل النظام الدولي في فترة التسعينيات من القرن العشرين:

يوضح تأمل الخريطة السياسية للنسق الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة أن ثمة تغيرات هيكلية شهدتها الساحة الدولية، ساهمت بدورها في إحداث تحولات جذرية في الأجندة الدولية، حيث أعيدت صياغة الأولويات والقضايا، وتمت عملية إعادة مراجعة للعديد من المفاهيم والرؤى التي كانت سائدة في فترة القطبية الثنائية. بيد أنه يمكن القول بأن تغير بنية (هيكل) النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية كان أحد أهم وأبرز ملامح التغير، وإعادة التشكل في الخريطة السياسية الدولية الراهنة (طايع، 2008: 37-38).

وفي الوقت نفسه، يشير النظام الدولي خلال هذه المرحلة إلى أنماط تفاعلات جديدة تركز على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دورا أكبر

للمنظمات الدولية غير الحكومية، ما جعل البعض يطلق عليه "النظام العالمي الجديد". وقد ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، مثل: الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام قواعد القانون الدولي، وإعلاء الشرعية الدولية، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية (الغريب، 2008: 34-35) و(فرج الله، 1998: 561).

كما طرحت في ضوء هذه التحولات الجيوسياسية الجذرية التي شهدها العالم نظرية "صدام الحضارات" لصاموئيل هنتنغتون، التي ترتكز على فكرة اعتبار الحضارة العامل الجديد الذي سيتحكم في صيرورة العلاقات الدولية، وبالتالي، فالانقسامات الكبرى ستكون انقسامات ثقافية (سعدي، 2006: 88-107). باعتبار أن الهوية الثقافية، هي التي تشكل نماذج التماسك، والتفكك، والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة (هنتنغتون، 1999: 71). كما برزت أيضا أطروحة "نهاية التاريخ" لفرنسيس فوكوياما، والتي اعتبرت رؤية لفهم طبيعة التطورات الدولية، وتوصيفا لما يجري من تغييرات على هيكل النظام الدولي (كامل، 2008: 78). وقد رأى فوكوياما أنه: "بسقوط الأنظمة الفاشية والنازية ثم الشيوعية مع نهاية القرن العشرين، يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار الفكر الليبرالي الذي أصبح يشكل الطور النهائي للصراعات الأيديولوجية في العالم".(سعدي: 48-50).

وعلى هذا الصعيد، فقد حاول العديد من المفكرين تقديم مجموعة من التصورات والنماذج النظرية الجديدة لتشخيص الواقع الدولي.. وهكذا، انتعش وانتشر في هذه المرحلة: خطاب النهايات (ENDS)، نهاية الأيديولوجيات والتاريخ والحداثة، وهو خطاب يحاول التعبير عن المرحلة الحاسمة التي يعيشها العالم، وهو في جزء منه انعكاس لجميع التحولات الجذرية (حرب، 2002: 167-169)، (سعدي:48)، التي شهدها الواقع العالمي، والتي اتخذ النظام الدولي في ظلها جملة من السمات أهمها اختفاء الصراع الأيديولوجي وهيمنة قطب واحد في المجال العسكري والتكنولوجي مع استمرار انقسام العالم إلى شمال وجنوب (السنوسي، 2000: 131). وهذه الحالة تكشف بجلاء أن البيئة الدولية تقف عند عتبة مرحلة من تطور العلاقات الدولية ليست لها خصائص تقليدية اقترنت بالمرحلة السابقة (نعمة، 2003: 84)، لأنها شهدت أحداثا مهمة ومفصلية تركت أثرا بالغا على هيكل توزيع القوة في النظام الدولي، وكل ذلك صب في اتجاه تعزيز وتأكيد الانفراد الأمريكي بقيادة النظام الدولي (كامل، 2008: 81)، انظر: (حجاب، 2003: 2509-2510).

"إن المحصلة النهائية لهذه التحولات الجذرية هي ظهور واقع عالمي جديد، وهذا الواقع الجديد ليس مجرد تحول في العمليات الدولية، ولكنه تحول بنيوي في النسق العالمي ذاته"(سليم، 2014: 779). وقد ذهب البعض إلى أننا لسنا إزاء نظام عالمي جديد، وأن الأمر هو مجرد

ترتيبات جديدة بعد الحرب الباردة، اقتضتها "وضعية جديدة"، يجريها القطب الباقي ليحكم قبضته على العالم.. بعد أن اختفى منافسه (أبو دبوس، 2000: 298). وهذا يشير بوضوح إلى أن ذلك شكل نقلة بالغة الحدة في هيكل القوة وعلاقاتها في المنظومة الدولية (طايع، 2007: 144). وهذا التغير يعبر عن اختلال في أنماط التوزيع البنيوي المكون من القوة والنفوذ، والتي كانت تأتي من التركيز للموارد والإمكانيات لكل وحدة دولية (ملتم، 2009: 79). وتكشف الدراسات التي تناولت ظاهرة "التغير" الذي يطرأ على النظام الدولي عن وجود اتجاهين رئيسيين، يأخذ أحدهما بمفهوم التغير كظاهرة عمدية أو إرادية، في حين يركز الآخر على التغير كنشاط تلقائي أو عفوي (طايع،2007: 6).

وفي هذا الصدد يمكن القول أن هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة اتسم بالآتي مفتاح (2008: 31-33):

1- غياب أحد القطبين الرئيسيين في النظام الدولي.

2- تغيير في أطراف العلاقات الدولية السابقة، وأصبحت تقاس على أساس الصراع بين الشمال والجنوب.

3- العالمية التي هي الاتجاه العام للنظام الدولي الجديد، وهذا الاتجاه يمثل تحديا للتنظيمات الإقليمية التي تباشر دورا فاعلا من أجل إيجاد دور مؤثر في الهيكل العالمي.

4- أهمية العامل التكنولوجي في المتغيرات الدولية الجديدة، والتي يمكن وصفها بأنها ثورة في مجالات عديدة وخصوصا وسائل الإعلام والاتصال.

"وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تطور فكري مهم يتعلق بهيكل النظام الدولي، وطرح السؤال التالي: ماذا يعقب الثنائية القطبية؟ هل هو هيكل عالمي متعدد الأقطاب؟ أم على العكس أحادي القطبية؟ وكان من الطبيعي أن ينقسم المنظرون بين مؤيد لتعددية الأقطاب ومعارض لها، ونفس الاختلاف والجدال بالنسبة للأحادية القطبية؟"(قرني، 2005: 43). ومن خلال رصد هذا الجدل المتعلق بطبيعة هيكل النظام الدولي بعد عام 1991 تبرز ثلاثة اتجاهات فكرية كما يلي:

1- **الاتجاه الأول**: يرى أنه هيكل أحادي القطبية، استنادا إلى أن الولايات المتحدة تمارس في اللحظة الراهنة دورا قياديا في النظام العالمي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانشغال روسيا بقضاياها الداخلية، وعدم قدرة اليابان والصين وأوروبا بعد على امتلاك مقومات القطب العالمي (سليم، 2014: 779) (سليم، 1994: 93)، مما يعني أن الولايات المتحدة أصبحت هي "المهيمنة سياسيا وعسكريا إلى جانب ثقلها الاقتصادي" (المغيربي، 2005: 128)، (هارت، 2005: 47). أي أنها- حسب هذا الرأي- تنفرد بوضع القطب الأوحد الذي يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معا (العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية)، ولعل ذلك الوضع هو الذي يدعو كثيرا من الباحثين لوصف هيكل النظام الدولي بالأحادية القطبية، (علوي، 2003: 66)، (نجم، شتاء 1999/1998: 206)،

(أوتكين،2007: 153-168)، باعتبار أمريكا أصبحت الفاعل الرئيسي إن لم يكن الوحيد على الساحة السياسية الدولية (جاد، 1995: 133). وانفرادها مرحليا بالنظام الدولي، كونها القطب الوحيد المسيطر على الأحداث الدولية (مسعود ومراد، 2006: 242)، الذي يعيد رسم خريطة العالم بما يتوافق مع رغباته ومصالحه، وتثبيت الأحادية في صيغتها العسكرية والاقتصادية (العزي، 2009: 155). ويعول أنصار هذا الاتجاه على اعطاء دور أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية، ومن ثم دور القوة في النظام (جاد، 2010: 146)، لذلك فهم يجادلون بأن النسق الدولي قد أصبح أحادي القطبية؛ لتفرد دولة واحدة بعناصر القوة والنفوذ فيه، نتيجة التركيز الشديد للموارد والإمكانات المتاحة، وعلى النحو الذي يجعل منها وحدة دولية متفوقة بكل مقاييس عصرها على بقية الوحدات الدولية الأخرى (فهمي،1997: 61)، (عودة، 2005: 191-206)، (ثورو،2006: 10-12).

ويؤكد هذا الاتجاه أن ثمة مسافة كبيرة تفصل بين المنافسين المحتملين لهذا القطب كاليابان وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي والوضع المتفوق لأمريكا (أحمد، 2010: 69-70)، التي تتولى تسيير العالم من خلال القوة العسكرية، عن طريق فرض النفوذ والهيمنة وإدارة محركات الصراع تحت مسميات جديدة (محمد، 2008: 131)، تبرز ملامحها من خلال الانفرادية الأمريكية كقطب دولي وحيد، في ظل الرأسمالية الغربية (مهنا، 2006: 251)، (معوض، 2005: 122).

ويرى البعض أن" الولايات المتحدة ظلت مركز إدارة النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، فتكونت القطبية الأحادية"(كوكر، 2005: 237-239). وهناك تيار داخل أمريكا يرى أن القرن الجديد هو "قرن أمريكا"، وهذا الاتجاه يؤكد أحادية القطبية الدولية بزعامة أمريكا (شلبي، 1994: 182)، (Ikenberry,2004)، فالتفوق الأمريكي حسب هؤلاء أصبح من حقائق الحياة التي سوف تستمر على المدى المتوسط (أبو خزام, 2005: 271)، (سرحان، 2007: 16-17). كما أن ممارسة القوة الأمريكية تتم من خلال نظام عالمي بتصميم أمريكي يعكس الخبرة الأمريكية والشخصية التعددية للمجتمع الأمريكي ونظامه السياسي (بريجنسكي، 2007: 32).

ومن هنا يمكن القول أن لأنصار الاتجاه الأول عدة حجج هي النقر (2004: 71-72):

أ- أن انهيار الاتحاد السوفيتي وانغماس دول رابطة الكومنولث، بما فيها روسيا الاتحادية في مشكلاتها الداخلية، أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لتمارس دورها كقوة عظمى وحيدة على الصعيد الدولي.

ب- أن القوى المؤهلة لتلعب أدوارا أساسية في النظام الدولي مثل اليابان والاتحاد الأوروبي لا تمتلك كل مقومات القطب الدولي الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية.

ت- أن الدور السياسي والعسكري والإستراتيجي الذي قامت به الولايات المتحدة خلال أزمة الخليج يؤكد أنها

اتخذت تلك الأزمة كبداية لتثبيت بعض دعائم النظام الدولي.

2- **الاتجاه الثاني:** على النقيض من الاتجاه الأول، يرى هذا الاتجاه أن النظام الدولي هو نظام انتقالي سيتجه سريعا إلى "قطبية متعددة"، وأنه بالأحرى "قطبية تعددية قيد التشكيل"(سليم، 2014: 779)، وذلك من خلال اعطاء دور أكبر للعناصر الاقتصادية أو الثقافية (جاد،2010: 147)، فقد أظهرت الأزمات السياسية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، صعوبة استمرار عالم القطب الواحد، فصورة العالم اختلفت تماما في هذه المرحلة (خفاجي،2008: 175). لذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن "نمط توزيع عناصر القوة والقدرة على التأثير يشير إلى أن هيكل النظام الدولي يتسم بتعدد القوى"(عبد العاطي، 2003: 39)، وأن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام (أمريكا- اليابان- الاتحاد الأوروبي) يوضح أنه لا يوجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوى العظمى من هذا النظام (Pfaff,1991:40-53.). وظهور هيكل للقوة متعدد الأقطاب ذي قيادة مركزية، ومرونة تسهل تحقيق الاتفاق، وتستوعب أسباب الاختلاف (الكيلاني، يوليو 1992: 31).

ويستند أنصار هذا الاتجاه إلى عدة حجج أهمها ما يلي المشاط (1994: 84)، سليم (2014: 778-781):

أ- أن القطبية الواحدية تستلزم ارتباطا بين القوة العسكرية والاقتصادية للقطب المسيطر، وهو ما لا يتوافر في حالة الولايات المتحدة، فهناك توزع وانتشار لمصادر القوة في النظام العالمي.

ب- أن الولايات المتحدة تعاني من مشكلات اقتصادية بنيوية تجعلها غير قادرة على قيادة النظام العالمي.

ت- أن المعطيات الاندماجية الاقتصادية العالمية، من شأنها أن تؤدي لظهور أقطاب دولية منافسة لأمريكا.

ث- أن الولايات المتحدة ليست هي المركز الوحيد لعملية صنع القرارات الدولية، وهناك مراكز أخرى ليست تابعة لها. ولا تستطيع اتخاذ قرارات تمس النظام الدولي دون أن تسبغ عليها الشرعية الدولية.

ج- "أن الولايات المتحدة قد تكاثرت عليها عوامل الضعف والتفكك الداخلي. كما أنها تواجه صعوبات جمة في التوفيق بين متطلبات وإدارة شؤونها الداخلية"(عبدالرحيم، 2000: 13). "ومن عناصر الضعف الأمريكي: أن الإمبراطورية الأمريكية مرت بهزائم متتالية ومتتابعة. ولعل من مظاهر التعبير عن هذا الفشل ترسب عدم القناعة لدى حلفاء أمريكا بأن قيادتها لم تعد تصلح لأن تحقق هذه الوظيفة" (ربيع، 1995: 376-377). بالإضافة إلى ما تعانيه أمريكا من مشكلات اقتصادية حادة، يمكن أن تؤثر على مكانتها النسبية في النظام الاقتصادي العالمي (نافعة، 1992: 36). ويتفق العديد من الباحثين: "أن ميزان القوى السياسي والعسكري والاقتصادي اختل في غير مصلحة الولايات المتحدة اختلالا صارخا، بما يشبه الفارق بين فارس يشهر سيفه ويقفز بحصانه، وبين محمول على ظهره

من شدة الرضوض التي ألمت به بسبب إخفاقاته وسقطاته (فريق من الباحثين، 2008: 3).

3- **الاتجاه الثالث**: يقوم هذا الاتجاه على أساس التمييز بين مستويين للنظام الدولي: المستوى الإستراتيجي– العسكري، والمستوى الاقتصادي - السياسي. فعلى المستوى الأول، سيظل النظام الدولي في الأجلين القصير والمتوسط أحادي القطبية، باعتبار أن أمريكا هي القوة العظمى الوحيدة على هذا المستوى. أما على المستوى الاقتصادي – السياسي، فإن النظام الدولي خلال هذه الفترة هو نظام متعدد الأقطاب، باعتبار أن اليابان قوة اقتصادية كبرى، وإنجاز مشروع الوحدة الأوروبية سيجعل من المجموعة الأوروبية قوة اقتصادية عظمى. أما في الأجل الطويل، فإن النظام الدولي قد يتحول إلى نظام متعدد الأقطاب سياسيا واقتصاديا وعسكريا. وسيظل ذلك رهنا بالتحولات والتغيرات التي تجري في القوى الكبرى الرئيسية في النظام الدولي (شريف، 1996: 133- 134). وفي هذا الصدد، يرى جوزيف ناي، أن "القوة اليوم موزعة كما في لعبة الشطرنج ثلاثية الأبعاد، على رأسها الجانب العسكري، الذي تمتلكه الولايات المتحدة، ويصعب تجاوزه، ثم يأتي الجانب الاقتصادي، وهو متعدد الأقطاب حيث يضم أمريكا وأوروبا واليابان، وتأتي أخيرا، العلاقات الخارجية، التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومات (Nye,1999:24).

4- **الاتجاه الرابع**: يرى أن النظام الدولي الجديد هو "أحادي القطبية"، يتجه إلى التعددية الثلاثية في إطار هيكل قوة جديد، يضم أمريكا والاتحاد الأوروبي واليابان (بدران، 1994: 28-30). ويرى البعض أن: "الهيكل الجديد لعلاقات القوى، متعدد الأقطاب غير المتعارضة، من حيث أنه مجموعة من الدول الكبرى يقوم كل منها بدور في "القطبية التعددية"، وبأنه في الوقت نفسه، ذو قطب واحد، بمعنى أن ثمة قطبا واحدا مسيطرا. وهذا التحالف هو الذي يمنح نموذج (المركز والأطراف) قوته، ويدخل على نظام العلاقات الدولية تغييرا واضحا" (الكيلاني، يوليو 1992: 31).

- هيكل النظام السياسي الدولي بعد 11 سبتمبر2001:

أثارت أحداث سبتمبر 2001 ردود فعل متباينة عبر مختلف أنحاء العالم، على كافة الصعد السياسية منها والأكاديمية والإعلامية العربية والغربية على حد سواء، "حتى أن المؤرخين باتوا يتحدثون عما قبل وما بعد 11/ 9، وكذلك أهل الجغرافيا والاجتماع والسياسة. فالحدث في حد ذاته أفرز نتائج عميقة" (اللاوندي، 2004، ص17)، ومثل نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الدولية (سليم، 2003: 19). ولا شك أنه كان لتلك الهجمات تداعيات على قضايا متعددة دولية وإقليمية (عبد الناصر، 2005: 163).

إن أحداث هذا اليوم تمثل منعطفا في تاريخ النظام العالمي الجديد، وتتمثل أبرز نتائج هذه الأحداث في: الهيمنة الأمريكية على السياسات والحوار السياسي (على

الصعيد الدولي)، ومحاولة تحجيم دور الأمم المتحدة، وتكثيف الضغوط على المجتمع الدولي ليقبل باستخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق مصالح ذاتية. كما أن إعلان أمريكا لمبدئها "من ليس معنا فهو ضدنا" يمثل انطلاقة جديدة نحو تطوير النظام العالمي (بن جمعة، 2010: 394-396). فالحدث خلق بالفعل أوضاعا جيوسياسية جديدة، كما خلق أجندة جديدة للولايات المتحدة، ووفر لها فرصة ذهبية لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي (إسماعيل، 2009: 262)، (أحمد، 2005: 962) و(عروسي، 2009: 157-177). وتبرير إستراتيجيتها الإمبريالية العالمية باسم الحرب ضد الإرهاب (رويدز، 2005: 82-83).

ويمكن القول أن البيئة الدولية الراهنة تشهد مزيدا من الاضطراب غير المسبوق في سياق التفاعلات بين القوى المختلفة للنظام الدولي.. ومن ثم يمكننا القول أننا أمام ثلاثة احتمالات لمستقبل النظام الدولي الراهن، إما أن ينهار هذا النظام ويتم بناء نظام جديد، أو يتم التوصل إلى توافق حول آليات تطويره، أو الوصول إلى حالة فريدة تسمى حالة " النظام الموازي"، بمعنى أن يبقى النظام الغربي بقيمه ومعاييره ومؤسساته وقيادته، وينشأ نظام آخر موازٍ يضم الدول والقوى الدولية الأخرى المعارضة لهذا النظام (أبوعامود، 2015: 58-59).

وحول طبيعة هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة تبرز العديد من الاتجاهات منها:

1- **الاتجاه الأول:** يرى أنه نظام "أحادي القطبية"، فأحداث سبتمبر 2001 قدمت المزيد من الدلالات التي تؤكد ظهور النظام العالمي الجديد (مصباح، 2002، ص391)، خصوصا مع "وجود إصرار على تطبيق نظام القطب الأوحد بإدارة الرئيس بوش الابن"(الصلح، 2009: 38)، "فكل شيء يشير أننا دخلنا بعزم وصرامة في نظام القطبية الأحادية" (سلامة، أكتوبر2001: 12-13). وذلك بسبب اتجاه أمريكا لنهج سياسة انعزالية وأحادية متطرفة فيما يخص التزاماتها الدولية، وإلى تبني مواقف انفرادية، وقرارات جائرة فيما يخص العديد من القضايا الدولية (خضر، 2010: 25). ويخلص البعض إلى أن: "هذا الهجوم قد أسفر عن إجهاض التحولات البطيئة في النظام الدولي نحو التعددية القطبية، وأدى لاكتساب الولايات المتحدة سلطة قيادية جديدة في النظام العالمي، وظفتها لإعادة ترتيب العلاقات الدولية طبقا للمصالح الأمريكية" (سليم، 2003: 19). كما أن "تلك الأحداث سارت بنظام القطبية الأحادية نحو تحقيق نموذجه المتكامل والناجز"(الغريب، 2008: 86).

وقد جاءت أحداث سبتمبر لتدشن مرحلة السيطرة الأمريكية الشاملة، ومن خلال هيكل توزيع القدرات (سياسية- اقتصادية- عسكرية- إعلامية وثقافية)، وأنماط العلاقات والنماذج السائدة في النظام العالمي، تراجعت إلى الوراء كل سيناريوهات المشاركة أو الكتل المتوازنة التي روج لها البعض. وأصبح السيناريو المرجح بقوة هو تبلور نظام دولي هرمي تعتلي أمريكا قمته بصورة منفردة، وإن

كانت هذه القمة تتخذ صورة مثلث قاعدته أوروبا واليابان. (الجمال، 2003: 119-120)، (الحروب، نوفمبر 2008: 30).

وبالتالي، فهذه الأحداث أضعفت مؤقتا من سرعة تحول النظام الدولي إلى بنيان عالمي ذي طبيعة هرمية، تتعدد فيه مراكز القوة (حسين، 2009: 52). وقد سارعت أمريكا بالرد العسكري، وشنت هجمات عنيفة على أفغانستان، نتج عنها إسقاط حكومة طالبان، ووضع حكومة منسجمة مع السياسة الأمريكية (مصباح، 2002: 392).

وفي عام 2003 قامت بغزو العراق خارج إطار الشرعية الدولية، بحجة وجود أسلحة دمار شامل، "وقد قدمت إدارة الأزمة العراقية دلالات ومؤشرات عن أن العالم يعيش أقصى حالات القطبية الأحادية التي وصلت لمرحلة إعلان الهيمنة.. حيث برزت سمات السلوك الإمبراطوري، ومنها: جعل الأمم المتحدة أداة للهيمنة الأمريكية، وأولوية القانون الأمريكي على القانون الدولي العام، وأخيرا ما يتصل بالفيتو الأمريكي والمعايير المزدوجة" (مصطفى، 2003: 261-262). ونتج عن ذلك، الحد من تطلعات قيام نظام دولي متعدد الأقطاب (أبو طالب: 113). وتكريس الأحادية القطبية، التي أصبحت من "أهم سمات هيكل النظام الدولي" (الشيخ، 2009: 358-359). وتشير بعض الدراسات إلى الفرق الكبير الذي يفصل الولايات المتحدة القوة العظمى (الوحيدة)- حسب رأي بعض الباحثين-التي تتربع على قمة النظام العالمي الجديد عن بقية القوى الكبرى، مثل: الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا والبرازيل والهند والدول الأخرى، التي تطمح إلى منافستها ومزاحمتها في العقود والقرون المقبلة (السويدي، 2014: 577-578)، (إبراهيم، 2008: 352-353).

2- **الاتجاه الثاني:** يرى أنه نظام "متعدد الأقطاب"، وقد برزت مدرسة في أمريكا ترى أن النظام الدولي القادم، سيقوم على التعددية، وأن قمة هذا النظام الدولي سوف تحتلها دول كبرى- وليس قوة عظمى وحيدة- تشاركها دول إقليمية أصغر (الغمري، 2009: 43). ويرى البعض أن "الأحادية القطبية، والهيمنة الأمريكية ماهي إلا نتيجة مؤقتة لسقوط الاتحاد السوفيتي(السابق)، وعليه فهذه المرحلة ستكون مؤقتة وقصيرة، وفي طريقها إلى الزوال والانهيار نظرا للتمدد المفرط، فالتوسع الخارجي يكون بداية انهيار القوى الكبرى" (التقرير الإستراتيجي العربي،2009: 33- 34)، (الطحلاوي .M.A،2009).

فمنذ الحرب على أفغانستان (2001) والعراق (2003)، وأزمة أوسيتيا الجنوبية (2008)، إلى الأزمة الأوكرانية (2014)، بدأ العد التنازلي لانهيار الهيمنة. (انظر: أبو خزام،2017:610) وكذلك: (ثابت والعناني، 2005: 40-67). فأزمة أوسيتيا الجنوبية مثلا تعتبر أزمة كاشفة، ونقطة تحول مفصلية، تشير إلى بدء تغير حقيقي في هيكل النظام الدولي، نحو نظام متعدد القوى، على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. وتعتبر روسيا فاعلا محوريا في هذا النظام (الشيخ،

2009: 367). وفي هذا الصدد أيضا: شهد عام 2014 مؤشرات لا تخطئ، إذ أظهرت الأزمة الأوكرانية هشاشة "القطب المهيمن"، فالتصرف الروسي الحازم بإسقاط الحكومة المتحالفة مع الغرب، واستعادة " القرم"، وتقسيم أوكرانيا، أظهر أن مرحلة الاستسلام قد ولت.. وليس ثمة شك أن عام 2015 هو نقطة التحول الفاصلة بين مرحلتين مختلفتين، فقد أظهر التدخل العسكري الروسي في سوريا، بدعوى محاربة تنظيم "داعش"، أظهر حجم الصراع الدولي، ففي هذه الحرب أعلنت روسيا بكل وضوح تحديها للهيمنة الأمريكية. (انظر: أبو خزام: 611). ولذلك، ينحاز كثير من المنظرين إلى فكرة " التعدد القطبي"، وهو ما برز حسب ما يرى البعض في الأدبيات والممارسات عام 2015، مع وجود فريق آخر يرفض وصف التغيير الراهن بالتعدد القطبي، ويتوقع أن تستقطب القوى الدولية الصاعدة والثابتة في تكتلين كبيرين، وهو ما قد ينتج نظاما "ثنائي القطبية" (التقرير الإستراتيجي العربي: 2015، 2016: 31).

3- **الاتجاه الثالث:** يرى أنه نظام "اللاقطبية الدولية"، التي تعني الانتقال نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة، ولا دولة غالبة أو دولتان عظميان، وإنما عشرات الفاعلين على المسرح الدولي ممن يمتلكون أنواعا وأحجاما مختلفة من القوة، مثل: الشركات المتعددة الجنسية، والاتحادات أو المنظمات الدولية، وغيرها. (مصطفى، أكتوبر 2008: 6). انظر: (R.N.Haass,(May-June) 2008:44-56.). وهكذا، فإن خلاصة التداخلات بين تلك المستويات: الدول الكبرى، والدول الإقليمية النافذة، والأطراف غير الدول المعولمة، تنتج عالما صفته الأساسية "اللاقطبية"(الحروب، نوفمبر 2008: 34).

وهكذا فإن ثمة اتجاهات ثلاثة يرى أحدها: أن النظام الدولي يعيش الآن مرحلة قطبية أحادية، ويرى الثاني: أنه يعيش مرحلة قطبية تعددية، أما الثالث: فيرى أن هيكل النظام الدولي ما يزال قيد التشكيل في هذه المرحلة الانتقالية التي قد تستغرق سنوات. انظر: (جندلي، 2011). "وهناك عدد من الخصائص العامة التي تدعو لتبني وجهة النظر الدافعة بأن النظام الدولي لا يزال يمر بمرحلة انتقالية، وأنه لا يزال في طور إعادة التشكل" (التقرير الإستراتيجي العربي: 2015: 31).

وفي هذا السياق، تناول Haass (2014:70-79) رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ملامح النظام الدولي في هذه المرحلة، مشيرا إلى تفكك هذا النظام بسبب الاضطراب، واتساع نطاق عدم الاستقرار الذي شهده العالم. ويذكر هاس "أن هذا التفكك قد حدث بفضل ثلاثة اتجاهات، هي: انتشار القوة في العالم بين عدد أكبر ومدى أوسع من الفاعلين؛ وتضاؤل مكانة النموذج الأمريكي السياسي والاقتصادي، وارتفاع مستوى الشك في الأحكام والصدقية الأمريكية بسبب خياراتها في منطقة الشرق الأوسط".

وينقل لنا كل من منغست وأريغوين (154: 2013) بعضا من ملامح الجدل حول هيمنة الولايات المتحدة على النظام

الدولي، فالمؤيدون لهذا الأمر: يرون أن أمريكا تمتلك قوة عسكرية غير مسبوقة، ونفقاتها الدفاعية أكبر من نفقات الدول الخمس عشرة التالية لها مجتمعة، وهي المبتكر الأول في تقنية المعلومات، واقتصادها أقوى بثلاث مرات من اقتصاد الدول الثلاث التالية لها مجتمعة، بينما يرى الرافضون لهذه الهيمنة أن: قوة أمريكا العسكرية سيئة التوزيع بالنسبة للحرب والعدوان في القرن الحادي والعشرين، وأن الاتحاد الأوروبي يمارس نفوذا متزايدا في القضايا العالمية، وبالنسبة للاقتصاد الأمريكي فهو في تراجع نسبي.

ويمكن رصد بعض ملامح التغيير في النظام الدولي الحالي على النحو التالي التقرير الإستراتيجي العربي (2015: 31-33):

1- صعود القوى الدولية من دون الولايات المتحدة لا يقدم بديلا حتى الآن للنموذج الليبرالي الغربي بشقيه السياسي والاقتصادي، وانعكاساتها على بلورة "القوة الناعمة" لهذا النموذج، هذه الحقيقة تدعو إلى توقع استمرارية معينة في تأثير الولايات المتحدة خصوصا، والقوى الغربية عموما على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، وذلك في ضوء أن هذه الكتلة مازالت تصيغ القواعد الحاكمة للسلوك الدولي سياسيا واقتصاديا، حيث تعتبر الهيمنة السياسية للولايات المتحدة والقوى الغربية (بريطانيا وفرنسا) على آليات عمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدا، هي التجسيد الفعلي لهيمنة النموذج الليبرالي السياسي على قواعد التفاعلات السياسية الدولية.. أما على الصعيد الاقتصادي، فيتضح أن النظام الاقتصادي الدولي بطبيعته الليبرالية الرأسمالية وسيادة آليات السوق الحر، لا تزال سائدة ومقبولة من القوى الدولية الصاعدة..

2- التراجع النسبي لفعالية الأدوات العسكرية التقليدية في حماية المصالح وتحقيق الأمن مقارنة بالأدوات الاقتصادية والثقافية والنفسية، خاصة مع صعود "الحروب الجديدة"، والتزايد المضطرد في طبيعة التهديدات الأمنية غير العسكرية، مثل: التهديدات المجتمعية، والبيئية، والإلكترونية، والديموغرافية...وغيرها.

3- ارتفاع وتيرة السياسات التنافسية من جانب القوى الكبرى، وذلك مع السيولة المتزايدة في توزيع القوة عالميا، وهو ما يؤدي بدوره إلى ميوعة مضطردة في تحديد هوية الأصدقاء والأعداء. وينتج عنه زيادة في درجة المرونة في التحالفات السياسية والاقتصادية في أقاليم العالم، حيث لم تعد الأحلاف الثابتة والكتل المتماسكة هي السمة الغالبة للسياسة الدولية في القرن الواحد والعشرين، وهو ما يعد من أهم علامات تحول النظام الدولي لنظام "متعدد الأقطاب"..

4- اتساع مساحة الحركة المتاحة للقوى الإقليمية متوسطة القوى، وانفتاح المجالات لصعودها، تحت مظلة منزوع منها قيود الانتماءات الأيديولوجية التي ميزت الجمود في مرحلة الثنائية القطبية خلال فترة "الحرب الباردة"، في النصف الثاني من القرن العشرين.

ويبدو من عرض هذه الاتجاهات أن تحديد هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة أيضا شهد جدلا واسعا بين الدارسين، لذلك

يرى بعض الباحثين أن النظام الدولي الراهن يعتبر أحادي القطبية، لكنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل يخضع لهيمنة منظومة متكاملة هي "المنظومة الرأسمالية" التي تعبر عنها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى آخرون أن نظام "التعددية القطبية" هو النظام الأرجح أن يتطور مستقبل النظام الدولي نحوه، وسيكون إما توافقيا أو تنافسيا، وفقا للتفاعلات التي يمكن أن تتم فيما بين القوى الكبرى (عبد الحفيظ، يوليو 2011: 39).

ولابد من الإشارة ختاما إلى أن هيكل النظام الدولي يشكل أحد المؤثرات المحددة للسياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، باعتبار أنه قد يدفع بعض الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين من السياسات الخارجية. وبصفة عامة، فإن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة والمتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي من السياسات الخارجية للوحدات الكبرى والعظمى.. ويكاد يتفق دارسو السياسة الخارجية على أن قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما ازداد الطابع التعددي للبنيان الدولي، وكلما ازدادت درجة الصراع بين الوحدات الكبرى المكونة له. فبنيان تعدد الأقطاب والقطبية الثنائية المرنة يؤديان إلى زيادة قدرة الوحدات الصغيرة أو المتوسطة على الحركة المستقلة. وعلى العكس، فإن تحول البنيان الدولي نحو القطبية الأحادية من شأنه أن يقلل من قدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على تلك الحركة (سليم،2013: 241-243).

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة النظرية موضوع "هيكل النظام الدولي المعاصر بين التعددية والأحادية القطبية"، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، وخاتمة، وهي: المحور الأول: مفهوم هيكل (بنيان) النظام الدولي لغة واصطلاحا، الثاني: الاتجاهات النظرية في دراسة هيكل النظام السياسي الدولي، الثالث: محددات هيكل النظام الدولي، المحور الرابع: طبيعة هيكل النظام الدولي المعاصر والتغيرات التي طرأت عليه. وتتعلق دراسة النظام الدولي بهيكل القوة والسلطة والتأثير، وأنواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من قبل اللاعبين الدوليين من أجل تحقيق أهدافهم. ويتحدد هيكل النظام الدولي بنمط توزيع القوة بين الدول الكبرى عند قمته، وهو النمط الذي يحدد بدوره توزيع القطبية في النظام الدولي. وحول طبيعة هيكل النظام الدولي في هذه المرحلة الراهنة تبرز العديد من الاتجاهات منها: أنه نظام أحادي القطبية، فأحداث سبتمبر 2001 قدمت المزيد من الدلالات التي تؤكد ظهور النظام العالمي الجديد. اتجاه آخر يرى أنه نظام متعدد الأقطاب، وقد برزت مدرسة في الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن النظام الدولي القادم، سيقوم على "التعددية"، وأن قمة هذا النظام الدولي سوف تحتلها دول كبرى- وليس قوة عظمى وحيدة - تشاركها دول إقليمية أصغر. اتجاه ثالث: يرى أنه نظام "اللاقطبية الدولية"، التي تعني الانتقال نحو عالم لا تهيمن عليه قوة واحدة منفردة، ولا دولة غالبة أو دولتان عظميان، وإنما عشرات الفاعلين على

المسرح الدولي ممن يمتلكون أنواعا وأحجاما مختلفة من القوة.

ويبدو من خلال عرض هذه الاتجاهات أن تحديد هيكل النظام الدولي في المرحلة الراهنة شهد جدلا واسعا بين الباحثين والدارسين والخبراء، لذلك يرى بعض الباحثين أن النظام الدولي الراهن يعتبر أحادي القطبية، لكنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل يخضع لهيمنة منظومة متكاملة هي "المنظومة الرأسمالية" التي تعبر عنها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية. ويرى آخرون أن نظام "التعددية القطبية" هو النظام الأرجح أن يتطور مستقبل النظام السياسي الدولي نحوه، وسيكون إما توافقيّاً أو تنافُسيّاً، وفقا للتفاعلات التي يمكن أن تتم فيما بين القوى الكبرى.

قائمة المراجع:

(1) المراجع العربية:

- إبراهيم، حسنين توفيق .1992. *النظام الدولي الجديد: قضايا وتساؤلات*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- إبراهيم، حسنين توفيق .2008. *النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها*. ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- أبو الخير، كارن. 2017. *مستقبل النظام الدولي الليبرالي في عهد ترامب. اتجاهات الأحداث*، أبوظبي: مركز المستقبل للدراسات، 19، يناير/فبراير، 90-93.

- أبو الوفا، أحمد.2006. *القانون الدولي والعلاقات الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

- أبو خزام، إبراهيم . 2005. *أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

- أبو خزام، إبراهيم. 2017. *الصراع على سيادة العالم: القوى العظمى ومناطق الصدام في القرن الحادي والعشرين*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- أبو دبوس، رجب. 2000. نظام عالمي جديد أم ترتيبات جديدة ؟ في مجموعة باحثين، *قضايا سياسية*. ط 4، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- أبو طالب، حسن .2005. الرؤية العربية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه صراعات المنطقة، في: الشربيني، وفاء سعد (تحرير) وآخرين، *الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991- 2003،أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر 14-15 يناير 2004*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

- أبو عامود، محمد سعد.2015. النظام الدولي: هل انتهت حقبة الهيمنة الأمريكية في الوطن العربي؟ في: علي الدين هلال (تحرير) وآخرين، *حال الأمة العربية (2014-2015): الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- أحمد، سيد أبو ضيف.1428. *النظام السياسي للولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد. مجلة الدراسات العليا*، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 7، ربيع، 124-126.

- أحمد، سيد أحمد.2010. *مجلس الأمن: فشل مزمن وإصلاح ممكن*. القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع.

- أحمد، يوسف أحمد . 2005. تطور النظام العربي، في: مجموعة باحثين، *أمتي في العالم: كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي 2003- 2004 الجزء الثاني*. القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 961-985.

- إسماعيل، قدري محمود.2004. *الاتجاهات المعاصرة وما بعد المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية*. الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات.

- إسماعيل، وائل محمد. 2009. المنطق الذرائعي للأمن: رؤية للأمن القومي الأمريكي بعد أحداث11سبتمبر 2001. *مجلة البحوث والدراسات العربية*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 50، يونيو، 260-263.

- الأقداحي، هشام محمود.2009. *تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي سياسي*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

- الجاسور، ناظم عبد الواحد. 2009. *موسوعة علم السياسة*. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- الجرباوي، علي. 2018. الرؤى الإستراتيجية لثلاثي القطبية الدولية: تحليل مضمون مقارن. *مجلة سياسات عربية*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31، آذار/ مارس، 7-22.

- الحاج، علي. 2005. *سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة*. سلسلة أطروحات الدكتوراة، (51)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الحربي، سليمان عبد الله. 2011. *مفهوم النظام الدولي الإقليمي: الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي*. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة: 338، الحولية: 32، الكويت: مجلس النشر العلمي.

- الحروب، خالد. 2008. في الفكر السياسي الأمريكي الجديد: عودة التاريخ ورابطة القوميات. *مجلة المستقبل العربي*، 357، نوفمبر، 21- 38.

- الخزرجي، ثامر كامل محمد.2004. *النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة*. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

- الربيعي، كوثر عباس والعلي، مروان سالم . 2012. مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية: الاتحاد الأوروبي نموذجا. *مجلة قضايا سياسية*، جامعة النهرين، 26، بغداد، 1- 34.

- الزاوي، الطاهر أحمد. 1984. *مختار القاموس*. تونس/ ليبيا: الدار العربية للكتاب.

- السنوسي، صالح. 2000. *العرب من الحداثة إلى العولمة*. القاهرة: دار المستقبل العربي.

- السويدي، جمال سند. 2014. *آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الشيخ، نورهان. 2009. مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية. *في مستقبل الأمة وصراع الإستراتيجيات: تقرير ارتيادي إستراتيجي*، 6، الرياض: إصدارات مجلة البيان، 353-372.

- الصلح، رغيد. 2009. كلمة مركز عصام فارس للشئون اللبنانية، في مجموعة باحثين، *لبنان أزمات الداخل وتدخلات الخارج*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ومركز عصام فارس للشئون اللبنانية.

- الطحلاوي، أحمد عبد الله. 2009. *مفهوم تحول القوة في نظريات العلاقات الدولية: دراسة الحالة الصينية*. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- العزي، سويم.2009. *دراسات في علم السياسة*. الشارقة: مكتبة الجامعة، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

- الغريب، فنسان. 2008. *مأزق الإمبراطورية الأمريكية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الغمري، عاطف. 2009. *أمريكا في عالم يتغير*. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- الكيلاني، هيثم .1992. منزلة القوة في النظام العالمي الجديد . *مجلة العربي*، الكويت، وزارة الإعلام، 404، يوليو، 30-33.

- اللاوندي، سعيد. 2004. *أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة*. ط2، القاهرة: نهضة مصر للنشر والتوزيع.

- المشاط، عبد المنعم.1994. هيكل النظام العالمي الجديد، في: محمد السيد سليم(تحرير)، *النظام العالمي الجديد*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- المشاط، عبد المنعم. 2009. النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية. *مجلة السياسة الدولية*، 178، أكتوبر، 40- 49.

- المشاط، عبد المنعم، وعزالدين، ناهد (تقديم وتحرير) وآخرين.2008. *تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية على مستقبل الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر السنوي العشرون للبحوث السياسية، 5-7 / ديسمبر / 2006* . القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية.

- المعيني، خالد. 2009. *الصراع الدولي بعد الحرب الباردة*. دمشق: دار كيوان للطباعة والنشر.

- المغيربي، محمد زاهي بشير. 2005. *بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي*. طرابلس: المركز العالمي للدراسات والأبحاث.

- النقر، علي سيد .2004. *أثر التغيرات في النظام الدولي على السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية*. رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- الهزايمة، محمد عوض.2007. *قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى*. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- أنيس، إبراهيم وآخرين.2008. *المعجم الوجيز*. مجمع اللغة العربية، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

- أوتكين، أني. 2007. *النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين*. ترجمة: يونس كامل ديب، وهاشم حمادي، دمشق: دار المركز العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

- ايفانز، غراهام و نوينهام، جيفري.2004. *قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث.

- باريت، كيفين وآخرين .2004.(تحرير)، *الحادي عشر من سبتمبر والإمبراطورية الأمريكية: المسيحيون واليهود والمسلمون يتحدثون، الجزء الثاني*. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- بدران، ودودة.1994. الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، في: محمد السيد سليم (تحرير)، *النظام العالمي الجديد*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- بدوي، محمد طه.2010. *مدخل إلى علم العلاقات الدولية*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

- بريجنسكي، زبيغنيف .2007. *رقعة الشطرنج العظمى: التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة*. ترجمة: سليم أبراهام، ط 3، دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة.

- بن جمعة، جمعة بن علي .2010. *الأمن العربي في عالم متغير*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- بول، هيدلي .2006. *المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية*. ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط3.

- ثابت، أحمد والعناني، خليل. 2005. *العرب والنزعة الإمبراطورية الأمريكية*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ثورو، ليستر. 2006. *النظام الاقتصادي العالمي الجديد: الجرأة والمخاطرة طريق إلى الثروة*. ترجمة: فايزة حكيم وأحمد منيب، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

- جاد، عماد. 1995. النظام الدولي ومتغيراته. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 121، يوليو، 132- 134.

- جاد، عماد .2010. *حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- جندلي، عبد الناصر. 2010. إشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة. *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، 376، يونيو/ حزيران، 24-41.

- جندلي، عبد الناصر.2011. *أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- جيدير، ماثيو.(د.ت). *منهجية البحث: دليل*

الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراة. ترجمة من الفرنسية: ملكة أبيض، تنسيق: محمد عبد النبي السيد غانم، القاهرة: (د.ن).

- حجاب، محمد منير. 2003. *الموسوعة الإعلامية*. المجلد السابع، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

- حرب، علي .2002. *حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

- حسين، خليل .2009. *النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية*. بيروت: دار المنهل اللبناني.

- حسين، رضا حسين محمد .2009. *التغير في بنية النظام الدولي وأثره على الأمن القومي العربي*. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- حوسين، بلخيرات.2017. مستقبل النظام الدولي: رؤية استشرافية بنائية. *دراسات سياسية*، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، فبراير، 1- 18.

- خشيم، مصطفى عبد الله .1996. *مناهج وأساليب البحث العلمي*. طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي.

- خضر، بشارة .2010. *أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- خفاجي، باسم .2008. *روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم*. القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية.

- خليل، أحمد خليل .1996. *معجم مفاهيم علم الاجتماع: فرنسي إنجليزي عربي*. بيروت: معهد الإنماء العربي.

- خليل، أحمد خليل .2004. *ملحق موسوعة السياسة*. ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- خميس، جديد .2014. *النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة*. *مجلة المفكر*، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 11، سبتمبر، 159- 178.

- دال، روبرت أ. 1993. *التحليل السياسي الحديث*. ترجمة: علا أبوزيد، مراجعة: علي الدين هلال، ط5، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت .1985. *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- ربيع، حامد . 1995. *نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط*. ط2، القاهرة: دار الموقف العربي.

- رسلان، أحمد فؤاد. 1986. *نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- رويدز، روزماري رادفورد . 2004. الإمبراطورية الأمريكية والحرب ضد الشر، في كيفين باريت وآخرين (تحرير)، *الحادي عشر من سبتمبر والإمبراطورية الأمريكية: المسيحيون واليهود والمسلمون يتحدثون، الجزء الثاني*. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

- زكريا، جاسم محمد. 2009. *مبدأ التوازن في السياسة الدولية*. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

- سالم، أحمد علي. 2008. القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، 20، خريف، 119- 136.

- سرحان، محمد علي .2007. *أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: مثلث الخيرات*.دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر.

- سعدي، محمد .2006. *مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراة (58)*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- سلامة، غسان .2001. التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية. حلقة نقاشية، *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، 272، أكتوبر، 12- 13.

- سليم، محمد السيد .1994. *النظام العالمي*

الجديد.(تحرير)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- سليم، محمد السيد . *1998 . تحليل السياسة الخارجية*. ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- سليم، محمد السيد. 2003. العولمة وإستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، المجلد: 38، 152، أبريل، 8- 19.

- سليم، محمد السيد .2013. *تحليل السياسة الخارجية*. ط 3، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- سليم، محمد السيد. 2014. *تطور السياسة الدولية: في القرنين التاسع عشر والعشرين*. ط4، القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع.

- سميث، كارن إي. ولايت، مارغوت (تحرير) . 2005. *الأخلاق والسياسة الخارجية*. ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان.

- شريف، حسين، .1996. *الشرق الأوسط في ظل النظام الدولي الجديد 1981 حتى 1995، الجزء الرابع*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- شلبي، السيد أمين . 1994. *من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- طايع، محمد سالمان. 2007. *الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية*. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسة ومركز الدراسات الأوروبية.

- عبد الحفيظ، علاء . 2011 . السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي. *مجلة النهضة*، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد: 12، 3، يوليو، 2-8.

- عبد الحميد، شريف عبد الرحمن .2003. *نظرية النظم ودراسة التغير الدولي*. رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- عبد الرحيم، إكرام .2000. *السوق الشرق أوسطية: من هرتزل إلى ما بعد باراك*. القاهرة: مركز الحضارة العربية.

- عبد العاطي، بدر. 2003. *السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية: دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح .2003. *معجم مصطلحات عصر العولمة*. القاهرة: الدار الثقافية للنشر.

- عبد الناصر، وليد محمود. 2005. *حوار الحضارات وتحدي العولمة*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.

- عروسي، سهيل. 2009. *الإمبراطورية الأمريكية إلى أين؟* دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.

- عطوان، خضر عباس ونيسان، علي حسن .2018. تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي. *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 472، السنة: 41، يونيو/ حزيران، 127-142.

- عطوان، خضر.2010. *القوى العالمية والتوازنات الإقليمية*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

- علوي، مصطفى .2003. السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة: مؤسسة الأهرام، 153، يوليو، 66-73.

- عودة، جهاد .2005. *الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا*. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.

- عودة، جهاد . 2005. *النظام الدولي: نظريات وإشكاليات*. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع.

- غيلبين، روبرت . 2009. *الحرب والتغيير في السياسة العالمية*. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

- فرج الله، سمعان بطرس .1998. (إشراف) *أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة: 27-29 ديسمبر 1997*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

- فريق من الباحثين . 2008. تقدير موقف . *في:*

موازين، سلسلة كتب، بيروت، الكتاب: 18، ديسمبر، 3- 5.

- فهمي، عبد القادر محمد . 1997. *النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية*. الأردن: دار وائل للنشر.

- فؤاد، محمد نبيل .1998. الحد من التسلح والإستراتيجية الأمنية في المنطقة. في سمعان بطرس فرج الله (إشراف)، *أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربي، القاهرة: 27-29 ديسمبر 1997*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

- قرني، بهجت .2005. من النظام الدولي إلى النظام العالمي. *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 161، يوليو، 42- 44.

- قسميوري، كفية .2016. *التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة اليونان خلال الفترة: 2008- 2015*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- كامل، عبد الجليل محمد حسين .2008. *الشرق الأوسط الكبير: دراسة تحليلية مقارنة للمشاريع الأمريكية في المنطقة*. رسالة دكتوراة غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- كليفلاند، هارلان . 2000، *ميلاد عالم جديد: فرصة متاحة لقيادة عالمية*. ترجمة: جمال زهران، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- كوكر، كرستوفر .2005. الولايات المتحدة وأخلاق ما بعد الحداثة. في كارن إي سميث ومارغوت لايت (تحرير)، *الأخلاق والسياسة الخارجية*، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان.

- كيوهان، روبرت . 2012. مبني للمجهول: مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي. ترجمة وقراءة: أحمد محمد أبوزيد، *مجلة المستقبل العربي*، بيروت، 404، أكتوبر/ تشرين الأول، 42- 54.

- مارسيل ميرل .1992. *أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد*. ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار سعاد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية.

- ماكمان، روبرت جيه .2014. *الحرب الباردة: مقدمة قصيرة جدا*. ترجمة: محمد فتحي خضر، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- مجموعة باحثين .2000. *قضايا سياسية*. ط4، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- مجموعة باحثين . 2016. *متعدد الأقطاب: حدود التغيير في هيكل النظام الدولي: التقرير الإستراتيجي العربي: 2015*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 31- 40.

- مجموعة باحثين .2009. *جدل أمريكي حول مستقبل القوة الأمريكية والنظام الدولي: التقرير الإستراتيجي العربي: 2008-2009*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 33-41.

- مجموعة باحثين .2009. *لبنان أزمات الداخل وتدخلات الخارج*. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ومركز عصام فارس للشئون اللبنانية.

- محمد، الطاهر محمد . 2008. *القضية الكردية وحق تقرير المصير*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- مسعود، عبد الله محمد ومراد، علي عباس. 2006. *الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية*. طرابلس: المركز العالمي للدراسات و الأبحاث.

- مصباح، زايد عبيد الله . 1994. *السياسة الخارجية*. مالطا: منشورات ELGA.

- مصباح، زايد عبيد الله . 2002. *السياسة الدولية بين النظرية والممارسة*. ليبيا: دار الرواد.

- مصباح، عامر. 2009. *نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى*. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

- مصطفى علوي، *القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي*. موقع: المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ الاطلاع: 10/يناير/2015.

- مصطفى، مجدي الجمال .2003. الأمن القومي العربي في ضوء التفاعلات الدولية: سياقات وآفاق. في: مدحت أيوب (تحرير)، *الأمن القومي*

العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي.

- مصطفى، نادية محمود .2003. قضايا واتجاهات المناقشة. نافعة، حسن ومصطفى، نادية محمود (تحرير) وآخرين، *العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة*، القاهرة: قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

- مصطفى، هالة . 2008. لماذا انتظار أمريكا؟. *مجلة الديمقراطية*، القاهرة، 32، أكتوبر، 6-11.

- معوض، نازلي .2005. تعقيب. في وفاء سعد الشربيني (تحرير)، *الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي 1991-2003،أعمال الندوة المصرية الفرنسية الحادية عشر 14- 15 يناير 2004*، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

- مفتاح، غيث مسعود . 2008. *التدخل الدولي المتذرع باعتبارات إنسانية: دراسة حالة الصومال*. ليبيا: مجلس الثقافة العام.

- مفتي، كريم . 2015. مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط: دراسة تحليلية. *المجلة العربية للعلوم السياسية*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 47، 48، صيف- خريف، 28- 30.

- مقلد، إسماعيل صبري .1987. *نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة*. الكويت: ذات السلاسل.

- مقلد، إسماعيل صبري . 1991. *العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- مقلد، إسماعيل صبري . 2011. *العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

- ملتم، محمد إبراهيم . 2009. *الجزاءات الدولية كأسلوب لإدارة الأزمات: دراسة لحالتي الحظر على كل من العراق وليبيا (1990-2003)*. القاهرة: دار النهضة العربية.

- مليكة، ربيزي .2017/2016. *المراجعات النظرية لهيكلة النسق الدولي بعد 2011*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

- منصور، ممدوح محمود مصطفى. 1997. *سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية*. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- منغست، كارين أ. و أريغوين، إيفان م .2013. *مبادئ العلاقات الدولية*. ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع.

- منير محمود بدوي السيد، *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة*. بحث مقدم إلى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية في مصر، موقع: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ الاطلاع: 20/فبراير/2019م، متاح على الرابط المختصر التالي: **http://cutt.us/MuXcs**

- مهنا، محمد نصر .2006. *العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- مهنا، محمد نصر. 2007. *تطور السياسات العالمية والإستراتيجية القومية*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- مونكلر، هيرفريد . 2008. *الإمبراطوريات: منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية*. ترجمة: عدنان عباس علي، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

- الطويل، ناصر، *بنية وتوجهات النظام الدولي الجديد بعد أحداث سبتمبر 2001*. موقع: المصدر أون لاين، تاريخ الاطلاع: 25 /سبتمبر/2009، متاح على الرابط الإلكتروني المختصر التالي: **http://cutt.us/LQOpL**

- نافعة، حسن. 1992. العرب وانهيار الاتحاد السوفيتي: قراءة سياسية. *مجلة البحوث والدراسات العربية*، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 20، 35-37.

- نجم، مفيد .1998- 1999. النظام الدولي الجديد: الإمكانات وغياب الإستراتيجية والمعايير. *مجلة الفكر السياسي*، دمشق، 4 ، 5، شتاء، 205-207.

- نعمة، كاظم هاشم . 1997. *سياسة الكتل في آسيا*. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا.

- نعمة، كاظم هاشم . 2003. *حلف الأطلنطي: التوسع إلى الشرق الحوار مع الجنوب والأمن القومي العربي*. طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا.

- نويهض، وليد . 2018. فوضى مرحلة التعددية القطبية. *مجلة الدراسات الفلسطينية*، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 115، صيف، 10-15.

- هارت، غاري . 2005. *القوة الرابعة: الإستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين مقالة في قوة مبادئ الولايات المتحدة*. ترجمة: محمد التوبة، الرياض: مكتبة العبيكان.

- هلال، علي الدين (تحرير) وآخرين. 2015. *حال الأمة العربية (2014-2015): الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- هلال، علي الدين وإسماعيل، محمود (تحرير) وآخرين. 1999. *اتجاهات حديثة في علم السياسة*. القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة.

- هنتنغتون، صموئيل .1999. *صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي*. نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- هنتينجتون، صموئيل بي . 2011. المسعى الأمريكي المضلل لهيمنة القطب الواحد لعالم ما بعد الحرب الباردة. ترجمة: صباح النعاس، *مجلة العلوم السياسية*، العراق: جامعة بغداد، 42، السنة: 22، حزيران، 186- 196.

- هوفمان، ستانلي .2006. مقدمة الطبعة الثانية: عودة إلى المجتمع الفوضوي. في: هيدلي بول، *المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية*، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط3، دبي: المركز.

- هيرد، جرايمي(تحرير). 2013. *القوى العظمى والاستقرار الإستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي*. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- وولرستين، إيمانويل .2015. *تحليل النظم الدولية*. ترجمة: أكرم علي حمدان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات.

- وولفورث، وليم . 2001. استقرار عالم القطب الواحد. *دراسات عالمية*،36، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- يوسف، يوسف حسن . 2014. *الدولة وسيادتها: وفق معايير القانون الدولي المعاصر*. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
http://www.acrseg.org/36519

(2) المراجع الأجنبية:

- Drezner, Daniel W., 2007. The New World Order. *Foreign Affairs*, Mars/ April, 34-46.

- Ikenberry, G.John. 2004. Illusions of Empire :Defining the New American Order. *Foreign Affairs*,.70, March - April, 144 -154.

- Nye, Joseph S. Jr., 1999.Redefining the National Interest. *Foreign Affairs,* July\August, 78, 4, 23-25.

- Haass, Richard N., 2008. The Age of Nonpolarity: What Will Follow U.S. Dominance? *Foreign Affairs*, 87, 3,(May-June), 44-56.

- Haass, Richard N., 2014. The Unraveling :How to Respond to a Disordered World. *Foreign Affairs*, 93, 6, (November-December), 70-80.

- Pfaff, William. 1991. Redefining World Power. *Foreign Affairs,* 70, January-February, 40-53.